جامعة آل البيت
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على دخل الفرد في الأردن (١٩٩٠-٢٠١٦)

The Effect of Government Consumption and Investment Expenditure on Jordan's Per Capita (١٩٩٠-٢٠١٦)

إعداد
زين محمد خالد البدارين
١٦٧٠٥٠٧٠٠٣

إشراف
الدكتور علي مصطفى القضاة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
اقتصاد المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت
الفصل الثاني ٢٠١٨/٢٠١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة آل البيت
عمادة الدراسات العليا

نموذج تفويض

أنا زين محمد خالد البدارين

أفوض جامعة آل البيت بتزويد نُسخ من رسالتي، للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: ..... التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة آل البيت
عمادة الدراسات العليا

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا زين محمد خالد البدارين الرقم الجامعي: ١٦٧٠٥٠٧٠٠٣

تخصص: اقتصاد المال والأعمال كلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية

أُعلنُ بأني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وانظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي / اطروحتي بعنوان:

ر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على دخل الفرد في الأردن (١٩٩٠-٢٠١٦

e Effect of Government Consumption and Investment Expenditure Jordan's Per Capita (١٩٩٠-٢٠١٦)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أُعلن بأن رسالتي/ أطروحتي هذه غير منقولة أو مستغلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فأنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرّج مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع ..... التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على دخل الفرد في الأردن

(2016-1990)

The Effect of Government Consumption and Investment Expenditure on Jordan's Per Capita (1990-2016)

وأجيزت بتاريخ 2018/4/25

إعداد

زين محمد خالد البدارين

إشراف

الدكتور علي مصطفى القضاة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور علي مصطفى القضاة	(مشرفاً ورئيساً)	.....
الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود	(عضواً)	.....
الدكتور تركي مجحم الفواز	(عضواً)	.....
الدكتور محمد سالم الطراونة	(عضواً خارجياً)	.....

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

أُهديه إلى النور الذي ينير لي دربي
إلى مدرستي الأولى في الحياة
إلى ملهمي وملجئي وقدوتي منذ الصغر
الذي ضحى بوقته وجهده لأكون ما أنا عليه اليوم
إلى الذي أسماني أميرته
أبي العزيز أطال الله في عمرك

إلى الأخت والصديقة والرفيقة
التي جمعت كل مفاهيم الحب بكلمة واحدة
التي عملتني الصمود مهما تبدلت الظروف
التي زرعت الطموح بداخلي
إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان
أمي الحبيبة أطال الله في عمرك

أهديهم جرعة من السعادة التي أتمنى أن تكون دافعاً لهم للنجاح والتقدم بإذن الله
وأتمنى أن أكون خير قدوةٍ يحتذى بها

إلى سندي وعزوتي في الحياة
ناصر وزيد

وإلى كل من يؤمن بأن بذور النجاح هي في ذواتنا وأنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى.

الباحثة : زين البدارين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه، بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع وإتمام طموحٍ سعيتٌ لأجله طويلاً، أتقدم بجزيل الشكر لوالديّ العزيزين الذين أعانوني وشجعوني على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح وإكمال دراستي الجامعية، كما أتوجه بجزيل الشكر إلى من شرفني بإشرافه على بحثي الأستاذ الدكتور علي القضاة؛ الذي لن تكفي الحروف لإيفائه حقه بصبره الكبير علي وتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن، التي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل.

وأتقدم بالشكر إلى أساتذة قسم اقتصاد المال والأعمال وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل.

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

الباحثة : زين البدارين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الإهداء ..... هـ

شكر وتقدير ..... و

قائمة المحتويات ..... ز

قائمة الجداول ..... ك

الملخص ..... ل

ABSTRACT ..... م

الفصل الأول الإطار العام للدراسة ١

١-١ المقدمة: ١

١-٢ أهمية الدراسة: ٢

١-٣ مشكلة الدراسة: ٣

١-٤ أهداف الدراسة: ٣

١-٥ فرضيات الدراسة: ٤

١-٦ التعريفات الإجرائية ٤

١-٧ منهجية الدراسة ٧

١-٨ نموذج الدراسة ٧

١-٩ مصادر البيانات ٧

١-١٠ فترة الدراسة ٨

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة ٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١ المبحث الأول: الإنفاق الحكومي ٩
٢-١-١ مقدمة ٩
٢-١-٢ ماهية الإنفاق الحكومي ٩
٢-١-٣ تطور الإنفاق الحكومي ١١
٢-١-٤ نظريات الإنفاق الحكومي ١٢
٢-١-٥ ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي ١٤
٢-١-٦ تقسيمات الإنفاق الحكومي ٢٢
٢-٢ المبحث الثاني: الإنفاق الاستهلاكي ٢٥
٢-٣ المبحث الثالث: الإنفاق الاستثماري ٣٠
٢-٣-١ مفهوم الإنفاق الحكومي الاستثماري ٣٠
٢-٣-٢ أهمية الاستثمار ٣١
٢-٣-٣ أثر النفقات الحكومية الاستثمارية ٣٤
٢-٣-٤ نظريات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ٤٠
٢-٤ المبحث الرابع: الدخل الفردي Personal Income ٤٢
٢-٤-١ حساب نصيب الفرد من الدخل ٤٤
٢-٤-٢ نظريات الدخل ٤٥
٢-٤-٣ توزيع الدخل ٤٩
٢-٥ المبحث الخامس: الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Producer (GDP) ٤٩
٢-٥-١ ماهية الناتج المحلي الإجمالي؟ ٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٥-٢ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP ٥٢
٢-٥-٣ علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالإنفاق الحكومي ٥٤
٢-٦ المبحث السادس: الدراسات السابقة ٥٥
الفصل الثالث الإنفاق الحكومي ودخل الفرد في الأردن (١٩٩٠-٢٠١٦) ٦١
٣-١ المقدمة ٦١
٣-٢ تطور الإنفاق الحكومي ٦٢
٣-٣ تطور الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ٦٣
٣-٤ تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري ٦٤
٣-٥ تطور دخل الفرد في الأردن ٦٦
الفصل الرابع المنهجية والتحليل القياسي ٦٨
٤-١ المقدمة ٦٨
٤-٢ منهجية الدراسة ٦٨
٤-٣ نموذج الدراسة ٧٣
٤-٤ اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ٧٣
٤-٥ نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression): ٧٥.
٤-٦ نتائج الانحدار المتعدد ٧٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس النتائج والتوصيات ٨١
٥-١ النتائج ٨١
٥-٢ التوصيات ٨٣
قائمة المراجع ٨٤
أولاً- المراجع العربية: ٨٤
ثانياً- المراجع الأجنبية: ٨٧
ثالثاً- المواقع الإلكترونية ٩٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
.١	تطور الإنفاق الحكومي في الأردن (١٩٩٠-٢٠١٦)	٥٩
.٢	تطور الإنفاق الحكومي الاستهلاكي في الأردن (١٩٩٠-٢٠١٦)	٦٠
.٣	تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري في الأردن (١٩٩٠-٢٠١٦)	٦١
.٤	تطور دخل الفرد في الأردن (١٩٩٠-٢٠١٦)	٦٢
.٥	اختبار فيليبس بيرون (PP)واختبار ديكي فولر المطور(ADF)	٦٩
.٦	نتائج اختبار سكون البواقي	٧٠
.٧	نتيجة اختبار (Jarque-Bera) حول اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي	٧١
.٨	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	٧١
.٩	نتائج اختبار تجانس التباين	٧٢
.١٠	نتائج اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة	٧٢
.١١	نتائج تحليل الانحدار المتعدد	٧٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على دخل الفرد في الأردن (١٩٩٠-٢٠١٦)

إعداد
زين محمد خالد البدارين
إشراف
الدكتور علي القضاه

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والإنفاق الحكومي الاستثماري على دخل الفرد في الأردن للفترة ١٩٩٠-٢٠١٦، واستخدمت هذه الدراسة لاختبار فرضيات الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على دخل الفرد في الأردن، إذ بلغت قيمة الـ β ١,٠٨ أي أن زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة دخل الفرد في الأردن بمقدار (١,٠٨) مع ثبات العوامل الأخرى. كما توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي الاستثماري له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على نصيب دخل الفرد في الأردن، إذ بلغت قيمة الـ β ٠,٢٥ وهذا يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة دخل الفرد في الأردن بمقدار (٠,٢٥) مع ثبات العوامل الأخرى. وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها أن الدراسة توصي أصحاب القرار السياسي إذا ما رغبوا بزيادة دخل الفرد أن يعملوا على زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Effect of Government Consumption and Investment Expenditure on Jordan's Per Capita (١٩٩٠-٢٠١٦)

By
Zain M. Al Badareen

Supervisor
Dr. Ali ALQudah

ABSTRACT

This study aimed to examine the impact of the government consumption expenditure and the government investment expenditure on the per capita income in Jordan for the period ١٩٩٠-٢٠١٦. This study was used to examine the hypotheses of the study the multiple linear regression model.

The study found that government consumption expenditure has a positive and significant impact on Jordan's per capita income. The value of β is ١,٠٨ this means that the increase in government consumption expenditure by one unit leads to an increase of per capita income in Jordan by (١,٠٨) with the remaining of other factors constant. The study also found that the government investment expenditure has a positive and significant impact effect on the per capita income in Jordan. The value of β is ٠,٢٥, this means that the increase in government investment expenditure by one unit leads to an increase in per capita income in Jordan by (٠,٢٥) with the remaining of other factors constant. The study

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

reached a number of recommendations, the most important of which is that the study recommends that political decision-makers, if they wish to increase per capita income, should work to increase government spending on investment and consumption.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة:

يعتبر الإنفاق الحكومي احد اهم أدوات السياسة المالية فعالية للتدخل والتأثير على النشاط الاقتصادي، لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية محددة، فأي نوع من أنواع الإنفاق الحكومي له آثار اقتصادية متراكمة بفعل مضاعف الإنفاق الحكومي على كل من الطلب الكلي وعلى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. وإن معرفة دور الحكومة في اقتصاد ما يمكن ان ينظر له من خلال أثره المباشر، متمثلاً في إنفاقها الموجه لإشباع حاجات عامة، وتختلف أوجه هذا الإنفاق ومن ثم تتعدد آثاره على أداء الاقتصاد الوطني. ويمكن للحكومة من خلال التحكم في حجم الإنفاق الحكومي ان تنظم مساهمتها في الطلب الكلي بالشكل الذي يضمن الوصول إلى مستوى الدخل الذي يحقق مستوى التوظيف الأمثل للموارد المتاحة. وقُسم الإنفاق الحكومي إلى إنفاق استهلاكي (جاري) وإنفاق استثماري (رأسمالي). بحيث يؤدي الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى حدوث زيادة في الدخل القومي الجاري من خلال المكافآت (الأجور والمرتبات) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، بالإضافة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة. والإنفاق الحكومي الاستهلاكي يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية كالإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، والتدريب الفني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للعمال للارتقاء بمستوى العمالة، مما يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل.

وكذلك فإن من المهمات الأساسية للدولة أن تضمن حد ادنى للمعيشة وذلك من خلال توزيع الدخل على الأفراد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين كافة نواحي الحياة وفي جميع المجالات ما أمكن لأفراد المجتمع.

وتهدف هذه الدراسة لاختبار أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على دخل الفرد باعتباره احد المؤشرات ذات الصدى الواسع في جل المقارنات بين مستويات الأداء الاقتصادي للدول، وكذلك لإعطاء فكرة عن تطور الاقتصاد الداخلي للدولة.

١-٢ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في دراسة وتحليل أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على دخل الفرد في الأردن وذلك لمحاولة الوصول إلى الأسُس العلمية التي بدورها تعطي معدلات إنفاق حكومي استهلاكي واستثماري سليمة تعمل بدورها للوصول لمعدلات مرتفعة من نصيب الفرد من الدخل للعديد من السنوات القادمة.

ونلخص الأهمية للدور الذي تلعبه الدولة في تحسين الاقتصاد الوطني وإبراز آلية الإنفاق الحكومي وأثره على دخل الفرد من خلال مضاعف الإنفاق العام خلال فترة (١٩٩٠-٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقود أيضاً إلى نتائج وتوصيات من شأنها أن تفيد متخذي القرار السياسي والباحثين في وضع سياسات واستراتيجيات من أجل توجيه سياسة الإنفاق الحكومي بشقية الاستهلاكي والاستثماري بصورة مُثلى.

١-٣ مشكلة الدراسة:

إن دخل الفرد في الأردن لا زال متواضعاً مقارنة مع بقية الدول النامية، حيث تحاول الحكومة بتوجيه القطاعات المختلفة لزيادة الاستثمار والتشغيل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والذي ينعكس إيجاباً على زيادة دخل الفرد، ويعتبر الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري احدى مكونات الناتج المحلي الإجمالي والذي بدون شك له آثار على دخل الفرد وعليه فأن مشكلة الدراسة تتلخص في اختبار أثر الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

١-٤ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

١- قياس اثر الإنفاق الحكومي على دخل الفرد في الأردن .

٢- قياس اثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على دخل الفرد في الأردن .

٣- قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على دخل الفرد في الأردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٥ فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

$H_{.١}$- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq$٠,٠٥) للإنفاق الحكومي على دخل الفرد في الأردن.

$H_{.٢}$- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq$٠,٠٥) للإنفاق الحكومي الاستهلاكي على دخل الفرد في الأردن.

$H_{.٣}$- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq$٠,٠٥) للإنفاق الحكومي الاستثماري على دخل الفرد في الأردن.

١-٦ التعريفات الإجرائية

- الإنفاق الحكومي:

هي المبالغ النقدية التي تقوم الدولة أو السلطات الإدارية المختصة أو أي شخص معنوي بإنفاقها بهدف إشباع حاجة عامة، سواء كان ذلك لإنتاج سلع أو خدمات أو من خلال توزيع دخول تحويلية داخلية أو خارجية لتحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية كمساعدة الأسر محدودة الدخل بهدف إعادة توزيع الدخل القومي وتصحيح الاختلالات في الدخول أو من خلال الإعانات التي تقدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة للأفراد أو بعض وحدات الاقتصاد الخاص. ويعرفها بن شنب (٢٠٠٦) هي النفقات النقدية التي تتكبدها الحكومة للحفاظ على المجتمع بشكل عام ولتنفيذ برامجها بشكل خاص . ويتبين من التعريف ضرورة توافر ثلاثة عناصر وهي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنفاق مبلغ نقدي، صدور هذه النفقة عن شخص معنوي عام، استخدام هذه النفقة لتحقيق منفعة عامة.

- الإنفاق الحكومي الاستهلاكي (Consumption Expenditure):

هو مجموعة فرعية من إجمالي الإنفاق الحكومي ويشمل جميع مستويات قطاع الحكومة، في نطاق تعريفه الواسع ويشمل السلع والخدمات التي تقدما الحكومة للجمهور ولا يشمل الإعانات والتحويلات النقدية مثل مدفوعات المعاشات التقاعدية لكبار السن أو الفائدة التي تسدد عن الدين العام. أما في نطاق التعريف الضيق فهو معروف بوصفه الاستهلاك الحكومي الفعلي ويقتصر الإنفاق على الخدمات الجماعية التي يستفيد منها المجتمع ككل دون أفراد أو مجموعات معينة (طاقة والغزاوي، ٢٠٠٧).

- الإنفاق الحكومي الاستثماري (Investment Expenditure):

هو الإنفاق الذي يقوم بتحريك النشاط الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر وبالتالي فأنه يدخل في العملية الإنتاجية ذات التأثير في راس المال النقدي، والفعاليات الاقتصادية والإنتاجية كافة. أي الاستثمار في الأصول لفترات زمنية طويلة كقيام الدولة بأنشاء مبانِ أو مشاريع إنتاجية أو إقامة طرق ... إلخ، ويعتبر هدفه الأساسي هو زيادة الإنتاجية للمشاريع الاستثمارية التي تتولى الدولة الإشراف عليها، وخلق ثروات جديدة نتيجة لاستبدال أصول ثابتة جديدة محل أصول ثابتة مستهلكة، أو بواسطة إحلال الآلات والمعدات الحديثة محل الآلات والمعدات القديمة وذات الكفاءة المتدنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نصيب الفرد من الدخل (Per-capita Income):

هو مقياس لدخل الفرد في بلد معين من خلال قسمة معدل الناتج المحلي الإجمالي على عدد سكان البلد (محليين أو غير محليين) (Waud,١٩٨٩).

- الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product GDP):

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد ما، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق تشريعات معتمدة (هوشيار، ٢٠٠٥).

ويعتمد التعريف على مجموعة عناصر للناتج المحلي ومنها؛ احتساب كافة السلع الملموسة والخدمات غير الملموسة وغير المادية، حصر السلع والخدمات المحتسبة بالمنتجات النهائية وتهمل المواد الخام أو شبه الخام، اعتماد القيمة السوقية أو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي، يهتم الناتج المحلي الإجمالي بالسلع والخدمات الخاضعة للتبادل (Gordon,٢٠٠٦).

ويتم قياسه بعدد من الطرق منها طريقة الناتج Production approach، طريقة الإنفاق Expenditure Approach ، وطريقة الدخل Income Approach .

وبالتالي يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد الأدوات التي يمكن من خلالها معرفة مدى رفاهية الأفراد في الدولة من خلال ملاحظة مستوى قدرتهم على الإنتاج فهذا بدوره يعمل على تشغيل موارد غير مستغلة في السوق وتوفير فرص عمل بدوره ذلك يعمل على التقليل من البطالة وازدياد مستوى الدخول مما ينعكس إيجابا على مستويات النمو الاقتصادي والرفاه لدى الأفراد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٧ منهجية الدراسة

استخدمت هذه الدراسة منهج التحليل القياسي لاختبار فرضيات الدراسة وبالاعتماد على النموذج القياسي المستخدم في تحليل أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على دخل الفرد في الأردن فترة (١٩٩٠-٢٠١٦) من خلال اختبار الانحدار الخطي المتعدد واختبار السلاسل الزمنية لبيان نتائج تحليل فرضيات الدراسة.

١-٨ نموذج الدراسة

اعتمدت الدراسة على النموذج التالي في اختبار الفرضيات:

$$PCI = \beta_0 + \beta_1 G_e + \beta_2 E_I + E_T$$

- PCI: دخل الفرد في الأردن.
- G_e : الإنفاق الحكومي الاستهلاكي.
- E_i : الإنفاق الحكومي الاستثماري.
- E_T : هو الخطأ.
- $\beta_0, \beta_1, \beta_2$: معاملات.

١-٩ مصادر البيانات

استخدمت مصادر ثانوية لتغطية الإطار النظري والمتمثلة بالكتب والدراسات السابقة والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وقاعدة بيانات البنك المركزي والإحصاءات العامة الأردنية لجمع بيانات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-١٠ فترة الدراسة

تم اعتماد فترة الدراسة ما بين (١٩٩٠-٢٠١٦)، وهي الفترة التي تتوفر فيها البيانات الخاصة بالدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

٢-١ المبحث الأول: الإنفاق الحكومي

٢-١-١ مقدمة

يمثل الاقتصاد المالي العام أحد العلوم الاقتصادية التي تهتم بتفسير الدور الحكومي في الاقتصاد الكلي، وبذلك فإن المالية العامة تهتم بدراسة سلوك الحكومة والخدمات التي تقدمها للدولة التي تهدف إلى تلبية حاجات فئات المجتمع كافة، كخدمات التعليم والصحة والإسكان والأمن المجتمعي وبالإضافة إلى التوزيع الأمثل للدخل بين فئات المجتمع وضمان المساواة والعدل في هذا التوزيع وغيرها من الأهداف. ومن خلال تباين مدارس الفكر الاقتصادي انعكس ذلك على المالية العامة. حيث تطور الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى انعكاس ذلك على نمطه ونطاقه.

وتم الحديث في هذا الفصل عن مجموعة محاور أساسية، ألا وهي الإنفاق الحكومي، والإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري، ونظريات الإنفاق، ونظريات النمو، والناتج المحلي الإجمالي، ودخل الفرد والعوامل المؤثرة فيه).

٢-١-٢ ماهية الإنفاق الحكومي

مفهوم الإنفاق الحكومي وعناصره:

تعرف النفقة العامة بأنها المبالغ النقدية التي تقوم الدولة أو السلطات الإدارية المختصة بإنفاقها بهدف إشباع حاجات عامة. ويجب ان يوضح التعريف ثلاثة عناصر: إنفاق مبلغ نقدي، صدور النفقة من شخص أو هيئة معنوية عامة، استخدام النفقة لإشباع حاجة عامة (النجار، ١٩٨٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- النفقة كمبلغ نقدي: تقوم الدولة بالإنفاق من أجل إشباع حاجة أو الحصول على السلع والخدمات ومنح المساعدات والإعانات الاجتماعية ووغيرها، وقد يتخذ شكل هذا الإنفاق في الوقت الحاضر شكلاً نقدياً (عبدالكريم، ١٩٨٩).

ويجب مراعاة أن تكون هذه النفقات قابلة للتقويم النقدي مثل الإعانات في حال الحروب والكوارث، وأراضي الدولة التي يتم تخصيصها للبلديات والمؤسسات الحكومة، وإسكانات العسكريين.

٢- النفقة العامة يقوم بها شخص عام: وهو من يقوم بالنفقة ألا وهو شخص القانون العام في الدولة بمختلف المستويات الحكومية سواء (مركزية ومحلية)، ويذكر الباحثون أن هناك فكرتين فيما يتعلق بطبيعة منفق النفقة العامة (الأولى قانونية – والثانية اقتصادية اجتماعية) (Dandan, ٢٠١١).

أ- الفكرة القانونية: وقد أخذ بها الماليون التقليديون وقد فرّقَ هؤلاء بين النفقة العامة والخاصة تبعاً للطبيعة القانونية لمن يقوم بالإنفاق. فتَعد النفقة خاصة إذا قام بها الأفراد (كالجمعيات والشركات)، والنفقة عامة إذا صدرت عن شخصية معنوية عامة (كالهيئات المحلية والمؤسسات العامة).

ب- الفكرة الاقتصادية والاجتماعية: وأساس هذه الفكرة يقوم على أن النفقات العامة تخصص من خلال الطبيعة الوظيفية لها، إما أن تصدر من الدولة نفسها أو من أشخاص بتفويض رسمي لهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الغرض من الإنفاق: يكون بهدف تحسين توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وإعانات التدريب التحويلي لبعض الموظفين (طاقة والغزاوي، ٢٠٠٧).

ولكي نعرف حجم الإنفاق العام الحقيقي يجب أن نضيف إلى الإنفاق النقدي الإنفاق العيني بعد تقييمه بقيم نقدية، وبذلك هذا تعريف آخر للنفقة العامة يشمل بآن واحد الإنفاق النقدي والعيني، وفي النهاية نتوصل إلى التعريف الآتي للنفقة العامة هي كَم قابل للتقويم النقدي يأمر أحد أشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة (دراز، ١٩٨٨).

٢-١-٣ تطور الإنفاق الحكومي

أدت عوامل عديدة لتطور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي عموماً والمالي خصوصاً، إذ أنه مع تزايد الأزمات كالتضخم، والركود والانكماش الاقتصادي وتشعب العلاقات الاقتصادية وعجز آلية السوق على تصحيح الأوضاع إضافة إلى ارتباط النشاط الاقتصادي بالنشاط الاجتماعي وجميعها عوامل ساهمت في مراجعة الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد (ببلاوي، ١٩٩٨).

وقد كان العالم الألماني الاقتصادي أدولف فاجنر (Wagner) من أوائل العلماء الذين اهتموا بدراسة التطور المالي للدولة من خلال إصدار قانونه عام ١٨٩٢، الذي ركز على زيادة النفقات العامة، بعد أن درس حجم النفقات العامة في العديد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر، فحسب رأي فاجنر أن النشاط الحكومي يزداد كماً ويتعدد نوعاً بمعدل اكبر من معدل زيادة السكان. حيث تطورت النفقات العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في كافة دول العالم دون استثناء إلا في بعض الحالات التي كانت بعض الدول تتبع سياسة ترشيد وتقشف في نفقاتها العامة وهذا بسبب الحالة الاقتصادية التي تمر بها بعض الدول. ويعتبر المستهلك هو محور العملية الاقتصادية فالمنتج والبائع وموفري الخدمات يبحثون باستمرار عن رغبات المستهلكين وتفضيلاتهم ويعملون على تلبيتها، وبالتالي فإن الحكومة تعمل على توفير كل ما يستلزم لضمان وصول الخدمات بالشكل الكامل للمواطنين.

٢-١-٤ نظريات الإنفاق الحكومي

النظريات الكلاسيكية في تفسير الإنفاق الحكومي

١- النظرية الكلاسيكية في تفسير الإنفاق الحكومي:

حددت النظرية الكلاسيكية في تفسير الإنفاق الحكومي دورا ضيقا للحكومة وحصرت هذا الدور في بعض المهام التقليدية ومنها (Richter, ٢٠١٢):

أولاً: حماية المجتمع ضد الاحتلال من الخارج.

ثانياً: حماية كل عضو في المجتمع من ظلم الآخرين.

ثالثاً: دعم المؤسسات والأشغال الحكومية.

وترى المدرسة الكلاسيكية إلى أن الإنفاق العام هو إنفاق غير منتج، وأنه رغم الطبيعة غير الإنتاجية لهُ إلا أن وجوده حتمي لكن في إطار أنشطة معينة يمتنع القطاع الخاص عن العمل بها، وإن الإنفاق العام يجب أن يكون حيادياً وغير مؤثر على القرارات الاقتصادية، وأن أفضل النفقات العامة هي أقلها حجماً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن النهج الكلاسيكي اعتمد فرضية فاجنر في تفسير نمو الإنفاق الحكومي، والذي استند إلى علاقة موجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، إذ يعد الإنفاق العام متغير داخلي (exogenous) في دالة النمو الاقتصادي الأمر الذي يؤثر إيجابيا على معدل التوظيف ومعدل البطالة ويحد منها.

١- تاريخ نظرية الاقتصادي كينز (Keynes) تلك النظرية التي سطرها في كتابه الشهير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود "، والذي صدر عام ١٩٣٦ وقد بنى كينز نظريته على ان النفقات العامة الحكومية على شكل استهلاك أو استثمارات عمومية وتقديم مدفوعات تحويلية جديدة تساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل الأمر الذي يحد من البطالة (صخري، ٢٠٠٥).

وقد ادخل كينز ثلاثة دوافع لطلب النقود وهي لغرض المعاملات، والاحتياط، والمضاربة، حيث يتعلق الطلب لغرض المعاملات، والاحتياط بالدخل وتعتمد المضاربة على معدل الفائدة، وحث كينز على إعادة توزيع الدخول بين الأفراد توزيعا قريبا إلى المساواة وتخفيض التفاوت في الدخول والثروات (القريشي، ٢٠٠٨).

٢- قانون فانجر: كان العالم الاقتصادي أدولف فانجر A. Wagner قد صاغ قانون اسماه قانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي، وهذا القانون ينص على أن الإنفاق الحكومي ينمو باستمرار سواء في حجمه المطلق أو النسبي بفعل الدور المتحقق في المجتمع، أو ان الحاجة إلى زيادة نفقات الدولة تعود إلى ثلاثة أسباب، كان قد حددها فانجر كما يأتي (Bird, ١٩٧١):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- إن الطلب على السلع العامة ينمو مع ارتفاع معدلات التحضر والتصنيع ومن ثم التوسع في القطاع العام من أجل ضمان كفاءة الأداء الاقتصادي.

ب- من نتائج التنمية الاقتصادية أنها تؤدي إلى التوسع في الخدمات الثقافية والرعاية الاجتماعية والتعليم والتي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

ج- التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.

ويعبر هذا القانون عن علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي في الدولة. وأضاف أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يبرره الدور الذي تلعبه الحكومة في المجتمع إذ تنفذ الحكومة أنواع مختلفة من الأنشطة كتوفير بيئة مواتية لحقوق الملكية كحوافز للمنافسة ومنع الاحتكار وضمان القوانين وتحويل الأنشطة الاجتماعية إضافة إلى نفقات الدفاع الوطني إدارة البيئة والمساهمة في الحد من البطالة (الغالبي، ٢٠٠١).

٢-١-٥ ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي

لقد تطور حجم الإنفاق الحكومي تطورا كبيرا على مختلف أوجهه وذلك كنتيجة لزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف إقامة توازن اقتصادي واجتماعي ودفع عجلة النمو (ناشد، ٢٠٠٩)، حيث أن من أكثر الظواهر التي شغلت اهتمام الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل القومي.

أ- ظاهرة تزايد النفقات العامة:

لقد كان أدلوف فاغنر Wagnerأول من أشار إلى هذه الظاهرة، وكما اثبت فاغنر أن النشاط الحكومي ينمو بمعدل أكبر من معدل الزيادة في النمو الاقتصادي ومن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدل زيادة السكان ويرجع ذلك إلى انه مع وجود نمو وتطور في الدولة، ستتسع قاعدة التزاماتها وخدماتها اتجاه أفراد المجتمع وهذا ما يصاحبه نمو في حجم الإنفاق العام، وهذا ما أظهرته البيانات الإحصائية المختصة بتطور الإنفاق العام في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ازداد حجم النفقات بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي وحسب قانون فاغنر، فإنه يوجد ثلاثة عوامل تزيد من دور الحكومة في النشاط الاقتصادي (ادرويش وعبدالقادر، ٢٠١٢).

١. يرتبط التوسع في الإنفاق الحكومي بتطور المهام الإدارية للدولة ويفسر ذلك على أساس إحلال النشاط العام للنشاط الخاص، إضافةً إلى الزيادة السكانية والتوسع في العمران، مما يعمل على زيادة تدخل الدولة، وبالتالي زيادة النفقات.
٢. تدخل الدولة من خلال زيادة الإنفاق على التعليم والصحة إلى جانب توفير السلع والخدمات الثقافية والترفيهية، حيث أشار فاغنر إلى ان مرونة الطلب للدخل على هذه السلع هي أكبر من الواحد.
٣. بين فاغنر ان التطورات في التكنولوجيا، والاستثمار المطلوب في العديد من الانشطة التي تدار من قبل الدولة تؤدي إلى زيادة نفقات الدولة .

إن ارتفاع حجم النفقات العامة ليس بالضرورة ان يصاحبه زيادة في المنافع العامة الناجمة عنها، وقد لا ينتج عنها زيادة في التكاليف العامة على الأفراد، لأنه يمكن أن تكون الزيادة ظاهرية فقط ولا يتبعها مضاعفة المنفعة الحقيقة لها (Richter, ٢٠١٢) . وإن ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يظهر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الزيادة الحقيقة للنفقات العامة، والتي لابد أن يتبعها زيادة في المنفعة الحقيقة وارتفاع في التكاليف العامة بنسبة معينة (ناشد، ٢٠٠٩).

ب-فرضية بيكوك/وايزمان :

يمثل عمل كل من بيكوك، وايزمان بحث جديد أجروه على أساس قانون فاغنر، حللوا فيه الإنفاق العام ١٩٥٥-١٨٩١م في المملكة المتحدة وتوصل الباحثون إلى أن قانون فاغنر لا يزال ساري المفعول.

-حيث ذكر بيكوك / وايزمان أن :

١. حجم الإنفاق العام يرتكز إلى حد كبير على تحصيل الإيرادات على مر السنين، ونتائج التنمية الاقتصادية تعود بإيرادات كبيرة للحكومات، وهذا يؤدي لزيادة الإنفاق العام.
٢. اتساع الفجوة بين تقديرات الإنفاق العام وقدرة تحمل الأفراد للضرائب وبالتالي، يجب على الحكومات أن تخفض حجم الإنفاق العام على الخدمات المختلفة مع مراعاة الأولية في استبعاد بعض الخدمات وخاصة أذا كان تحصيل الإيرادات يزيد بمعدل ثابت من الضرائب.
٣. وأشار الباحثان أيضاً إلى انه خلال فترات الحرب، تزيد الحكومة من حجم الإنفاق العام من خلال زيادة معدلات الضرائب المقتطعة، وتوسيع الوعاء الضريبي لجمع المزيد من الأموال لتغطية نفقات الحرب إلا أنه بعد انتهاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحروب قد تحافظ الدولة على نفس وتيرة الاقتطاع الضريبي لأنها أصبحت متقبلة من طرف الأفراد، مما يساهم في المحافظة على نفس حجم الإنفاق (Akrani,٢٠١١).

وللتحقق من حجم المنفعة المترتبة على زيادة النفقات العامة لابد من تحليل ودراسة زيادة الإنفاق العام لأن الأرقام المتعلقة بالإنفاق العام لا تعكس الأثر الحقيقي للنفقة العامة. حيث أن الزيادة الظاهرية تكتفي بزيادة الأرقام المعبرة عن الإنفاق العام، ولا تأتي بزيادة حصة الفرد من كمية السلع والخدمات، وفي المقابل الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لابد أن تتوافق بين زيادة حجم الإنفاق العام والزيادة الفعلية في نصيب الفرد من استهلاك السلع والخدمات العامة، بحيث تمثل هذه المنفعة إنتاجية الإنفاق العام (عايب، ٢٠١٠).

١) الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

إن الزيادة الظاهرية في النفقات العامة هي النفقات التي لا ينتج عنها زيادة في المنفعة الحقيقية، وتتمثل الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة في:

أ- انخفاض قيمة النقود :

يظهر انخفاض قيمة النقود من خلال انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات والتي تعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولمعالجتها تقوم الدولة بزيادة حجم إنفاقها وذلك بهدف التمسك بنفس مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة. وفي هذه الحالة لا تمثل هذه الزيادة النقدية للنفقات العامة زيادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقيقية لها ولا تعبر عن تطور نشاط الدولة. ولتحديد منفعة الإنفاق العام يجب مراعاة التغير في المستوى العام للأسعار خلال فترات زمنية متفاوتة (طاقة والغزاوي، ٢٠٠٧).

ب-اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة :

قد ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى الاختلاف في الفن المالي والى الاختلاف في طرق قيد الحسابات المالية، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة الأخذ بفكرة الميزانية الإجمالية، وتقوم فكرتها على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة، وذلك يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات ان تجري مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، بحيث تكون لها سلطة طرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، ومن ثم لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات (المهايني، ٢٠١٣).

ج- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها :

قد يؤدي زيادة مساحة إقليم دولة معينة أو ارتفاع عدد سكانها إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة، حيث يترتب على هذه الحالة تدخل الدولة عن طريق زيادة إنفاقها بهدف تغطية حاجات هؤلاء الأفراد ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى، أو استرداد جزء من إقليمها، إلا ان هذه الزيادة ظاهرية بسبب عدم نشوء زيادة في المنفعة العامة أو الارتفاع في الأعباء العامة على الأفراد دون مقابل فعلي.

فإذا تزايد الإنفاق لمجرد مواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة أو عدد السكان، دون أن يمس السكان الأصليين فهنا تكون الزيادة في الإنفاق العام مجرد زيادة ظاهرية (أسماء، ٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة :

تعني الزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة، وتشير أيضا إلى مدى زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد والحياة الاجتماعية للمواطنين وذلك من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، وترجع هذه الزيادة إلى الأسباب التي نلخصها فيما يلي (اسماء، ٢٠١٦):

أ- الأسباب الاقتصادية:

إن زيادة نشاط الدولة في الاقتصاد يعتبر من أكثر العوامل المفسرة لظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة، من خلال زيادة الدخل والتوسع في الخدمات والمشروعات العامة وعلاج تقلبات النشاط الاقتصادي والمنافسة بين الاقتصاديات القومية، فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الوجوه، إضافةً إلى ان التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية تؤدي إلى زيادة النفقات العامة، بهدف اكتساب موارد جديدة لخزينة الدولة.

وقد تضاعف الدولة من نفقاتها العامة بهدف رفع التنافسية الاقتصادية الدولية، من خلال تقديم إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتحفيزها على التصدير ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية أومن خلال تقديم إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية (حشيش، ٢٠٠٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- الأسباب الاجتماعية:

بسبب التطور الصناعي وغيره الذي حدث منذ عدة عقود ترتب على ذلك هجرة الأفراد من القرى إلى المدن وازدياد الكثافة السكانية في المدن والمجمعات الصناعية هذا بدوره أدى إلى وجود إنفاق كبير من الحكومة على المرافق العامة والخدمات العامة، وقد ساهم الوعي الاجتماعي والتعليم في توسع نطاق نشاطات الدولة حيث أصبحت تؤدي وظائف لم تعرفها فيما مضى كتأمين الأفراد ضد الفقر والمرض والعجز والشيخوخة وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، وقد نتج عن كل هذه الوظائف زيادة في حجم النفقات العامة.

ج- الأسباب السياسية:

لقد أدى توسع مسؤولية الدولة وعلاقاتها الخارجية إلى نمو حجم النفقات العامة، وقد أثر أيضاً اعتماد مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء في زيادة الإنفاق الحكومي لتحمل التعويضات التي قد تطالب بها الدولة. وزيادة إلى ذلك فإن انعدام القيم الأخلاقية والنزاهة وعدم الحرص على أموال الدولة له أثر كبير في هذه الزيادة.

د- الأسباب الإدارية:

إن سوء التنظيم الإداري وعدم مواكبة تطور المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية والإسراف في التوظيف وزيادته عن حاجه العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة ساهم بشكل كبير في زيادة الإنفاق الحكومي، وهذه زيادة حقيقة لأنها تزيد من عبء التكاليف العامة على المواطنين، وتعتبر زيادة غير منتجة بشكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مباشر لعدم وجود زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام .فهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية أو الناقلة منها إلى النفقات الفعلية أو الحقيقية (حشيش، ٢٠٠٦).

هـ- الأسباب المالية: تتمحور هذه الأسباب في نقطتين مهمتين:

أولاً: عمليات تسهيل الاقتراض في الوقت الحاضر ساهمت في زيادة حجم النفقات العامة لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد، حيث أصبحت الدولة تعقد قروض عامة لتلبية احتياجاتها وتغطية أي عجز في إيراداتها.

ثانياً: وفي حال وجود فائض، فإن ذلك يؤدي إلى تحفيز الحكومة على إنفاقها في أوجه غير ضرورية، وتظهر خطورة ذلك في حال توجب على الدولة تخفيض إنفاقها وهذا لن يكون سهلاً على الدولة.

و- الأسباب الحربية:

لقد أصبح التسابق والتنافس في ساحة التسليح حول اكتساب احدث معدات الحروب يزيد من تكاليف الحروب الأمر الذي أجبر العديد من الدول إلى إبرام القروض لمواجهة هذه الالتزامات، وهذه القروض سيترتب عليها تسديد فوائدها وأقساط استهلاكها من الأموال العامة، إلى جانب المبالغ التي تنفق في شكل إعانات لعائلات الضحايا وتعويض المدنيين، وإعانة غلاء المعيشة بسبب ارتفاع الأسعار أثناء الحرب (فوزي، ١٩٩٢). وهذا ما تؤكده الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في دول العالم كافةً وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب بين مختلف الدول بحسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-٦ تقسيمات الإنفاق الحكومي

تتنوع التقسيمات المختلفة للإنفاق الحكومي وذلك لمراعاة الاعتبارات العملية والإدارية والسياسة والوظيفية التي غالبا ما تدعو إلى عدم الالتزام بتلك التقسيمات لذلك وضع علماء المالية العامة تقسيمات متعددة للنفقات العامة، وهي: التقسيمات الاقتصادية، والتقسيمات العلمية والتطبيقية.

ولم يكن موضوع تقسيم النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة على قدر كبير من الأهمية وذلك نظراً لانحصارها في نطاق ضيق لا تتجاوزه الدولة، ومع تطور دور الدولة وخروجها من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة وما صاحب ذلك من تطور في النفقات العامة سواء في حجمها أو في أنواعها، زاد من أهمية تصنيف النفقات بشكل يسهل من صياغة وإعداد الميزانية بهدف ضمان تحقيق الكفاءة والفاعلية في تنفيذها، وفي هذا الصدد الإنفاق الحكومي يصنف وفقاً للمعايير التالية (الغالبي، ٢٠١١):

الفرع الأول - التقسيم الاقتصادي:

ويتفرع منه فرعين أساسيين وهما النفقات الجارية، والنفقات الرأسمالية:

أ- النفقات الجارية: هي النفقات التي توجه بشكل مباشر إلى الخدمات مثل خدمات التعليم، والصحة ونفقات أخرى عامة، مثل دعم بعض السلع الضرورية، وفوائد القروض الداخلية والخارجية، والبعثات العلمية، ودعم المؤسسات الحكومية، التي تصنف ضمن برامج مستقله تتبع لوزارة المالية، بغض النظر عن الجهة المستفيدة من الإنفاق (الزيادات، ٢٠٠٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أشار جرادات (١٩٩٧) أنها الإنفاقات التي تنفقها الدولة بصورة متكررة لتقديم الخدمات للمواطنين لمواجهة الالتزامات المستحقة بموجب التشريعات المعمول بها. وتتضمن هذه النفقات مشتريات الحكومة من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية والخدمات اللازمة لإدارة المرافق العامة، والقيام بالوظائف التقليدية للدولة بصفة عامة، والوظيفة الإدارية بصفة خاصة (عثمان، ٢٠٠٣).

ب- النفقات الرأسمالية: هي النفقات التي تقوم الدولة من خلالها بتحريك النشاط الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي فهي تدخل في العملية الإنتاجية، وهذه العملية لها تأثير مباشر في رأس المال النقدي، وكافة الفعاليات الاقتصادية، والإنتاجية. أي أن يكون الاستثمار في الأصول الثابتة لفترات زمنية طويلة عند قيام الدولة بإنشاء مباني أو مشاريع إنتاجية أو إقامة طرق، وغير ذلك، ويطلق على هذا النوع من الإنفاق اسم الإنفاق الاستثماري لزيادة الإنتاجية في المشاريع الاستثمارية التي تتولى الدولة الإشراف عليها، وخلق ثروات جديدة وذلك نتيجة لاستبدال أصول ثابتة جديدة محل أصول مستهلكة، أو بواسطة إحلال الآلات والمعدات الحديثة تكنولوجياً، بدلاً من أخرى قديمة (الزيادات، ٢٠٠٠).

الفرع الثاني – التقسيم العلمي: وينبثق عنه عدة تقسيمات كما يأتي (العلي، ٢٠٠٩):

١- الإنفاق الحكومي حسب انتظامه: النفقات العادية وهي النفقات التي تظهر بصفة دورية محددة ومتكررة، كما أن هذه النفقات تستخدم لإشباع حاجة دائمة مثل: الرواتب والأجور ونفقات الصيانة والصحة والتعليم وغيرها، ويمكن تمويلها عن طريق الإيرادات الضريبية والرسوم التي تتصف بنفس الصفات، أما النفقات غير العادية فهي النفقات التي تتجدد بصورة دورية وعادةً ما تظهر الحاجة إليها في أوقات الطوارئ، أو في حال الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الإنفاق الحكومي من حيث المقابل: ويقسم من حيث المقابل إلى نفقات حقيقية وتتم بمقابل مادي تدفعه الدولة للحصول على السلع والخدمات، وعليه تمثل تياراً نقدياً من قبل الدولة يقابله تيار أخر من قبل الأفراد، ونفقات تحويلية وهي نفقات لا تتم بمقابل معين، أي أنها تمثل تياراً نقدياً من قبل الدولة لا يقابله تيار من قبل الأفراد بسلعة أو بخدمة معينة ومثال ذلك نفقات دعم السلع والضمان الاجتماعي، والمدفوعات التحويلية.

٣- الإنفاق الحكومي من حيث نطاق سريانه: ويقسم الإنفاق الحكومي من حيث سريانه إلى نفقات مركزية وتتولى إنفاقها الحكومة المركزية مثل نفقات وزارة الدفاع، وأخرى محلية تقوم بإنفاقها الإدارات المحلية (الغالبي، ٢٠١١).

٤- الإنفاق الحكومي من حيث آثاره: يقسم إلى نفقات إنتاجية وهذه النفقات لها مردود اقتصادي يسهم في تكوين رأس المال للدولة وتوسيع الطاقة الإنتاجية لها، وهي نفقات استهلاكية ليس لها مردود مادي لكونها تخدم مشاريع تتعلق بالبنية التحتية للدولة (العلي، ٢٠٠٩).

الفرع الثالث: التقسيم التطبيقي للإنفاق الحكومي:

وينبثق عنه تقسيمات عدة كما يلي:

١- التقسيمات الإدارية: وهو التقسيم الذي يوضح العلاقة بين إدارات الدولة والأنشطة التي تقوم بها، حيث يهدف هذا التقسيم إلى تبويب النفقات العامة إلى أجزاء مستقلة، كل جزء خاص بوزارة معينة، أو وحدة إدارية، كما يخصص باب لبعض النفقات ذات الطبيعة الخاصة، كالرواتب التقاعدية والالتزامات الدولية وبعد ذلك يتم تقسيم هذه التبويبات إلى أقسام كل منها يمثل دائرة أو مديرية أو هيئة مع إيضاح تابعيتها لأي وزارة (الكرخي، ١٩٩٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- التقسيمات الوظيفية: ويتم توزيع الإنفاق الحكومي على الأنشطة التي قامت الحكومة بتمويلها كالتعليم والصحة والدفاع وهذا التقسيم حسب طبيعة الأنشطة التي قامت بها الحكومة وبالتالي يتم تقييم مدى كفاءة القطاع العام في إنتاجها (العمر، ٢٠٠٢).

٢-٢ المبحث الثاني: الإنفاق الاستهلاكي

الاستهلاك الحكومي فرع من إجمالي الإنفاق الحكومي وتشمل على جميع السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين ولا تشمل الإعانات والتحويلات النقدية، مثل مدفوعان الرواتب التقاعدية لكبار السن أو الفائدة التي تسدد عن الدين العام.

لذلك فإن الدولة تقوم بإنفاق الأموال على إدارتها للمرافق العامة. فقد تقوم الدولة بشراء خدمات استهلاكية، مثل الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وخدمات الدفاع والأمن والعدالة. وهذا ما يعرف بالاستهلاك الحكومي أو العام وبذلك فإن الدولة مستهلِكة عند الإنفاق على إشباع تلك الحاجات العامة، مثلما يكون الفرد مستهلكاً إنفاقه لمبلغ معين على إشباع حاجاته الخاصة. والاستهلاك الحكومي أو العام قد يتم في شكل شراء سلع أو مهمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة ومثال ذلك النفقات التي تدفعها الدولة من أجل تنظيف وإضاءة وصيانة مبانيها الحكومية أو هيئاتها العامة، والنفقات التي تدفعها لشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام. كما تقوم الدولة في بعض الأحيان بتوفير الغذاء والكساء لموظفيها مثل نفقات الملابس والغذاء لأفراد القوات المسلحة أو نفقات غذاء للمدرسين أو مصروفات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتقال بعض فئات الموظفين والعمال الحكوميين، باعتبارهما يلزمان لأداء الوظيفة العامة، ومثل هذه النفقات تعتبر استهلاكية (David, ١٩٩٩).

أياً كان نوع الإنفاق الحكومي على شراء السلع والخدمات فإنه من المؤكد، سيؤدي إلى إحداث تغيير في توجيه أو استخدامات الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، ومن ثمة إلى تغيير في مكونات وحجم الناتج الوطني، وما دامت نفقات الدولة على شراء السلع والخدمات من شأنها أن تفضي إلى تغيير في مكونات وحجم الناتج الوطني، أصبح واضحاً إمكانية استخدام هذا النوع من الإنفاق العام للمساعدة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي الحد من التفاوت الحاد بين الدخول (عبدالحميد، ٢٠٠٥).

ويعد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي من المساهمات الإيجابية في النمو الاقتصادي وهذا من خلال الرجوع للنظرية الكنزية التي ذكر فيها ان أي زيادة في الإنفاق الاستهلاكي تؤدي إلى زيادة في مستوى التوظيف والربحية والاستثمار وهذا يحدث بسبب تأثير مضاعف الاستهلاك على منحنى الطلب (Kresl and Letri, ٢٠١٣).

ولقد أشار بعض العلماء انه كلما زاد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي زاد من كفاءة السلع العامة التي تقدم من الحكومة إلى المواطنين مثل خدمات التعليم والصحة والإسكان والحياة المعيشية الجيدة، وأيضاً برأيهم أنها تقود إلى تطور البنية التحتية التي هي الداعم الرئيسي للنمو الاقتصادي . وللإنفاق الاستهلاكي الحكومي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأثيرٌ كبير على المدى القصير والطويل الآجل، حيث يكون تأثيره في المدى القصير الآجل تأثيراً إيجابيا أو صفر، ويحدث في حال عدم وجود مرونة في الأسعار في المدى القصير (Andolfatto,٢٠٠٥) وبسبب هذه الظروف سيرتفع مستوى الإنفاق الاستهلاكي (الجاري) ويحفز بذلك الطلب على السلع وبالتالي تشجيع المنتجين لزيادة استخدام الموارد الإنتاجية، من خلال توظيف أفراد جدد ورؤوس أموال جديدة وهذا يؤدي إلى التوسع في الإنتاج، وتأثيره سيدوم طويلاً إذ لم يعاني الاقتصاد من نقص في الأيدي العاملة (Volkov,١٩٩٥).

أما تأثيره على المدى الطويل سيكون سالباً أو بدون قيمة، ففي الوقت الذي يقل عليه الطلب بشكل مباشر، فلن يجتمع المنتجون على الحفاظ على التوسع الذي حدث من قبل، بسبب عدم وجود أي حافز لذلك (Charles, ١٩٩٢).

ومن ناحية أخرى يمكننا القول ان الإنفاق الجاري لا يؤثر على إنتاجيه القطاع الخاص، ومن الجدير بالذكر أن النفقات الجارية ما هي إلا إيرادات ضريبية تقلل من عائد الاستثمار وتؤثر على الحوافز الإنتاجية للمنتجين واليد العاملة (Kresl and Letri, ٢٠١٣).

ويعد الإنفاق الوطني من بين الطرق التي يقاس بها الدخل الوطني، ويتضمن الإنفاق الوطني كل من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، والإنفاق الاستهلاكي للحكومة، والاستثمار المحلي الإجمالي (سرايا وكامل، ١٩٩٨) ومن أنواع الإنفاق الاستهلاكي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنفاق الاستهلاكي الوسيط: ويتمثل بـ:

أ- الاستهلاك الوسيط لمنتجي السلع والخدمات: يشمل السلع غير المعمرة والخدمات المستخدمة في الإنتاج بما في ذلك إصلاح الأصول الرأسمالية، والبحث والتطوير، والتنقيب وأية مدفوعات أخرى غير مباشرة خاصة بمصادر تمويل التكوين الرأسمالي كتكاليف الحصول على القروض (مكيد ومعوشي، ٢٠١٣).

ب- الاستهلاك الوسيط لمنتجي الخدمات الحكومية : يشمل المشتريات الجديدة من السلع والخدمات على الحساب الجاري مطروحا منها صافي المبيعات من السلع المستعملة والخردة شاملا السلع المعمرة والمشتراة للأغراض العسكرية (مكيد ومعوشي، ٢٠١٣).

ج- الاستهلاك الوسيط لمنتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح: يشمل المشتريات الجديدة من السلع والخدمات غير المعمرة مطروحا منها صافي المبيعات من السلع المستعملة والخردة التي تم استلامها بغرض توزيعها على العائلات دون تعديل أو تغيير فيها (رضوان، ١٩٩٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- الإنفاق الاستهلاكي النهائي

وهو مجموع السلع والخدمات (مواد غذائية وملابس وأثاث ونقل..) الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر والآني لحاجات الأفراد غير المنتجة المقيمة. ويقابله الاستهلاك الإنتاجي أو الوسيط الذي يعرف على أنه مجموع السلع (من غير سلع التجهيز) والخدمات الإنتاجية (المنتجة أو المستوردة) المستخدمة من قبل وحدات الإنتاج أثناء عملية الإنتاج (أقاسم، ٢٠٠٢).

أ- الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات في السوق المحلية: يشمل إنفاق العائلات المقيمة وغير المقيمة على السلع المعمرة والخدمات ناقص صافي مبيعاتهم من السلع المستعملة والخردة أو المخلفات.

ب-الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص: يشمل الإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات والإنفاق الاستهلاكي للعائلات المقيمة، فهو يشمل قيمة السلع والخدمات المنتجة للاستخدام الذاتي في النشاط التجاري، وهي تساوي قيمة الإنتاج الإجمالي لهذه الهيئات مطروحاً منه صافي المبيعات السوقة وغير المسوقة، أما الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات المقيمة فيشمل إنفاق الأفراد المقيمين على السلع الجديدة المعمرة وغير المعمرة، وكذلك الإنفاق على الخدمات مطروحاً منه صافي مبيعاتهم عن السلع المستعملة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (الإنفاق الاستهلاكي النهائي للإدارات العمومية): ويقاس بالفرق بين المشتريات من السلع والخدمات من غير تلك التي تدخل في التراكم الخام للأصول الثابتة واللازمة للإدارات العامة، والمبيعات من السلع والخدمات التي لا تؤخذ في إنتاج الفروع. ويسمى كذلك بالاستهلاك الصافي للإدارة (أقاسم، ٢٠٠٢).

٢-٣ المبحث الثالث: الإنفاق الاستثماري

يعد هذا النوع من الإنفاق العام أحد أهم أقسام الإنفاق الحكومي، وينصب تركيزه بشكل أساسي على البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية، التي آثارها عميقة على القيمة المضافة الناتجة في الاقتصاد، مما يجعل لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري أهمية كبيرة.

٢-٣-١ مفهوم الإنفاق الحكومي الاستثماري

الإنفاق الحكومي الاستثماري هو أحد أقسام الإنفاق الحكومي وذلك حسب التقسيم الاقتصادي باتخاذ الجهة الموجه إليها الإنفاق الحكومي كمعيار للتصنيف . وهذه النفقات تخصص لتكوين رأس المال وتبرز أهميتها في كونها تهدف أساساً إلى تنمية الثروة القومية، وبشكل عام تشتمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية إلى الداخل (عايب، ٢٠١٠).

وبالحديث عن رأس المال، يجب تحديد معناه أولاً، إذ يجب التفرقة بين التعريف الضيق والتعريف الواسع لرأس المال، فأما الأول يقتصر على المصانع والآلات والبضائع، في حين أن الثاني يسع تلك العناصر إلى جانب النفقات التقنية والصحة والتعليم والتدريب وتحسين ظروف المعيشة. وبالتالي نجد أن المجال الإضافي المتمثل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أساساً في رأس المال الاجتماعي اتخذ صبغة الإنفاق على الخدمات الأساسية التي في حقيقتها غير منتجة بشكل مباشر إلا أنها أساسية من أجل العمليات الإنتاجية؛ إذ يتكون رأس المال الاجتماعي من النقل، الاتصالات، الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ ...، وغيرها التي تمثل في مجملها البنية التحتية (سلام، ٢٠٠٢).

٢-٣-٢ أهمية الاستثمار

وتبرز أهمية الاستثمار في الاقتصاد وفقاً للنظرية الحديثة (الكنزية) أن الإنفاق الاستثماري يمثل احد المكونات الهامة والأساسية للإنفاق الكلي والذي يمثل الطلب الكلي في الاقتصاد حيث أن الجزء من الدخل الذي لا يتم إنفاقه على الاستهلاك ويتم ادخاره ومن ثم إنفاقه على الاستثمار الكلي بجانب الإنفاق الاستهلاكي وان كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري هما المكونين الأساسيين للإنفاق الكلي .

ومن الأساسيات التي تجعل الإنفاق الاستثماري مهم ما يلي (عبدالله، ٢٠١٥):

١. مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي والثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد والمنفعة التي تنجم عنها .
٢. مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل.
٣. مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة المتطورة وتكيفها مع ظروف المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. مساهمة الاستثمار في البنية التحتية للمجتمع مثل إقامة وبناء طرق وجسور واتصالات وشبكة مواصلات.

٥. مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع وهذا أمر يرتبط بناحيتي احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعنى بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية وتنهي التبعية لمجتمع آخر.

٦. مساهمة الاستثمار في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشاريع من ضرائب للحكومة لكي تقوم بصرفها وفق مقتضيات المصلحة العامة.

٧. مساهمة الاستثمار في تنفيذ المشروعات الاقتصادية الاستراتيجية.

٨. مساهمة الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويرتكز الإنفاق الاستثماري بشكل مباشر على الإنفاق على المشاريع الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية، ومن الجدير بالذكر أن هذين الإنفاقين ليسا منفصلين عن بعضهم البعض، ولكن هناك تداخل فيما بينهم بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديد الآثار المباشرة وغير المباشرة لكل صنف.

وفيما يلي توضيح لهذين النوعين من الإنفاقات الاستثمارية:

أ- الإنفاق على المشاريع الإنتاجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتمثل أساساً في الإنفاق على نوعين من الأنشطة، الأنشطة السلعية مثل الأنشطة الزراعية، والصناعية، والتحويلية والصناعات الاستخراجية والتعدينية، والأنشطة الخدمية الإنتاجية مثل النشاط السياحي والتجارة (زيني، ٢٠١١).

وتساهم عملية إنتاج السلع والخدمات العامة في توفير ما عجزت عنه آلية السوق في تحقيق المصلحة الخاصة، وتمثل للعديد من الدول الركيزة الأساسية للاقتصاد القومي.

ويعمل هذا الجزء من الإنفاق بشكل أساسي على زيادة الإنتاج المحلي، والذي هو أساس للنهوض بالاقتصاد ولفت انتباه الاستثمار العالمي، فالطفرة الاقتصادية التي حققتها دول شرق آسيا لم تكن لتحدث لولا اهتمامها بالاستثمار المحلي أولا والذي وصل إلى أكثر من ٤٠% من الناتج القومي الإجمالي (البنك الدولي، ٢٠١٨).

ب- الإنفاق على البنية التحتية

تختلف طرق التعريف حول مشاريع البنى التحتية وتحديد معالمها لاختلاف التركيز على طبيعتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو الاثنين معاً أو الغرض منها والهدف الذي تساهم في تحقيقه.

وبأخذ المفهوم الواسع للبنية التحتية، فيمكن تعريفها على أنها "مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، كجمع النفايات وتقديم خدمات النقل العامة، وتتشكل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدة ومحطات مياه الشرب وشبكاتها، ومحطات توليد الكهرباء وشبكاتها، وشبكات الغاز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطبيعي والصرف الصحي والاتصالات ومرافقها بالإضافة إلى الخدمات الصحية والإسكان والتعليم (داغر وعلي، ٢٠١٠) .

ويتطلب الاستثمار في البنى التحتية في غالب الأمر مبالغ ضخمة وميزانيات كبيرة، فضلا عن كون طبيعة مخرجاته ترجع بالقيمة المضافة للدولة بشكل أساسي، ففي الغالب تقوم الدولة بالسيطرة على هذه البرامج وتتكفل بالإنفاق والصيانة دون القطاع الخاص، أي أن هذا الأخير لا يستطيع الاستثمار في مثل هذه المشاريع إما لارتفاع التكاليف أو انخفاض العائد في بعضها (سالكي وسمية، ٢٠١١).

٢-٣-٣ أثر النفقات الحكومية الاستثمارية

الدور الاقتصادي لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري

إن القدرة للنفقات الحكومية الاستثمارية على التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على النمو الاقتصادي والتضخم والطلب الكلي (استثمار كلي واستهلاك كلي) والاستقرار الخارجي جعل لها دوراً اقتصادياً كبيراً. لذلك تعتمد عليها الحكومة في توجيه وتحقيق أهدافها التنموية بصفة عامة وأهداف السياسية المالية بصفة خاصة.

وفيما يلي نوضح اهم العناصر الممثلة لهذا الدور:

١- أثر النفقات الحكومية الاستثمارية على الناتج الوطني والنمو الاقتصادي

بصفة عامة يرتبط مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالإنفاق الكلي، إذ من الطبيعي ان يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بأي تغيرات تطرأ على حجم الإنفاق الكلي لأنه يمثل إحدى مكوناته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري بالنسبة للإنتاج القومي من خلال دورها في زيادة حجم الموارد التي تحدد الطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالإنفاق الاستثماري يساهم في تكوين رأس المال من خلال المشاريع التي تنفذها الدولة مما ينعكس مباشرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي (عايب، ٢٠١٠).

وتتوقف درجة تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على مدى كفاءة استخدامه وبمعنى آخر حسب إنتاجية هذا الإنفاق، وذلك من خلال انعكاس الإنفاق الاستثماري على الناتج الوطني وخاصة بزيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية، والتي تحدث من خلال زيادة الطلب الفعال والإنفاق الحكومي الاستثماري يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستثمار وعلى سلع الاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج، فزيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، ويمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي الكلي، والعكس صحيح (قاقيش، ٢٠٠٥).

ونظراً لكون أن الإنفاق على البنية التحتية يمثل جزءاً كبيراً من الإنفاق الحكومي الاستثماري وأنه يتطلب مبالغاً طائلة وضخمة جداً، فيمكننا القول أن هذا النوع من الإنفاق يستميل ويحفز (Stimulate) النمو الاقتصادي فيؤدي إلى رفع عائدات الاستثمار لقطاعات الإنتاج المباشر، وتعطي آثاراً إيجابية في مدخلات المشاريع الصناعية.

وهذه الآثار المتبادلة تتجسد في أن الإنفاق على البنية التحتية يحفز الطلب الكلي على السلع والخدمات. وهذه العلاقة التبادلية حسب التوجه الكنزي توضح أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى الإنفاق الحكومي الاستثماري، وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي (داغر وعلي، ٢٠١٠).

٢- أثر النفقات الحكومية الاستثمارية على الاستثمار الكلي

إن سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري له تأثير على الاستثمار الكلي حيث تعمل على زيادة حجم الأصول في حوزة المجتمع، ويعتبر سلاحاً لمعالجة الكساد ونقص حجم الاستثمار الخاص، كما أنها تزيد من مرونة الجهاز الإنتاجي فضلاً عن استخدامها كسلاح لزيادة متوسط الدخول الفردية الذي بدوره يساعد الأفراد على الادخار. ولزيادة الكفاءة الإنتاجية التي تتمثل بزيادة مرونة جهازه الإنتاجي، فإن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري له أثره الإيجابي على معدلات الاستثمارات القومية العامة أو الخاصة .

٣- أثر النفقات الحكومية الاستثمارية على الاستهلاك الكلي

الاستهلاك هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يدخر، وإنما يستخدم لشراء السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات المستهلك، بالتالي فان سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤثر على الاستهلاك الكلي بشكل واضح وكبير.

الاستهلاك الكلي دالة متزايدة بمعدل متناقص بمعنى أنه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك بمعدل أقل. وبسبب تفاوت الدخول، يحتمل وجود فئة غير قادرة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتها المعيشية وذلك له تأثير كبير على الطلب الفعال.

وبالتالي فإن تدخل الحكومة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة تؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، فيعتبر هذا النوع من الإنفاق من العوامل المشجعة لتمويل الطلب الفعال عن طريق زيادة الاستهلاك.

وتؤدي زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى تحقيق أثر المضاعف بسب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك للطبقات الفقيرة التي يمسها الإنفاق، إلا أن العيب الأساسي في هذا الأسلوب هو صعوبة الرجوع عنه في حالة تجاوز مرحلة الركود، وبالتالي تفقد خاصية المرونة، فسياسة الإنفاق الاستثماري أحياناً لا يعتبر أداة سهلة وقاطعة في مواجهة التقلبات، ولكن لا شك في آثارها على مستوى الاستهلاك في الأجل الطويل (عايب، ٢٠١٠).

٤- أثر النفقات الحكومية الاستثمارية على التضخم

يرتبط الاستقرار الاقتصادي بشكل أساسي بتشغيل الموارد الاقتصادية وكذلك استقرار المستوى العام للأسعار. ويرى كينز ان التمويل التضخمي يؤدي إلى تشغيل الموارد الاقتصادية عن طريق زيادة الطلب الفعلي، في حين يرى بعض الاقتصاديين أن كفاءة هذه السياسة تتوقف على مدى تمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية. وتتمثل آلية تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على المستوى العام للأسعار، حيث أن توسع العرض النقدي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مع جذب استثمارات إضافية والتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي حتى بلوغ مستوى التشغيل الكامل، وأي زيادة بعد هذا المستوى الأخير تؤدي إلى حدوث التضخم ؛ ومن هنا يظهر أن التأثير الأساسي لتمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري عن طريق الإصدار النقدي حسب وجهة النظر الكينزية يكون من خلال تأثيره على الطلب الكلي (سلاطني، ٢٠١٤) .

وفي إطار نموذج العرض الكلي والطلب الكلي فإن سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري تعتبر من السياسات الفعالة في التحكم في مستوى التضخم، غير أن هذه الفعالية مشروطة بقوة أثر المزاحمة وقوة الكبح النقدي المرتبط بدرجة مرونة الأسعار. وباعتماد منحنى فيليبس Philipsالموضح في الشكل رقم (١)، والذي يمثل العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، الأمر الذي يجعل الحكومة تقرر سياستها لمواجهة أي من الظاهرتين من خلال استخدام أدواتها المالية والنقدية للتحكم بالطلب، فإن الأثر سينتقل بدوره إلى المنحنى، حيث بارتفاع الطلب الكلي الناتج عن سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري التوسعية ستؤدي إلى زيادة في الناتج والتشغيل وكذلك الأسعار، مع الإشارة إلى وجود إحلال متبادل بين البطالة والتضخم، إذ أن معدلات نمو عالية في الطلب سيناظرها مستويات منخفضة من البطالة ومستويات مرتفعة من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التضخم (قاقيش، ٢٠٠٥).

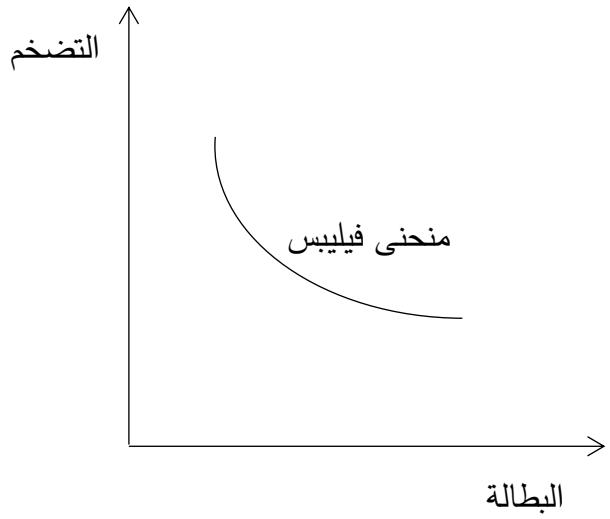

الشكل رقم (١): منحنى فيليبس Philips

المصدر: (هلال والجنابي، ٢٠١٠)

يبقى التحليل السابق منحصراً في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل حسب نظرية NAIRU، يزول الخداع النقدي حيث يدرك عارضو العمل التضخم الذي وقع نتيجة سياسة الإنفاق الحكومي الاستثمارية التوسيعية ومن ثم يطالبون برفع أجورهم النقدية بنفس ارتفاع مستوى الأسعار، وعند هذه النقطة ستعود الأجور الحقيقة إلى مستواها الأول (هلال والجنابي، ٢٠١٠).

أي ان دوام فعالية سياسة الإنفاق الحكومي الاستثمارية التوسعية على المدى الطويل وابتعاد الاقتصاد عن المعدل الطبيعي للبطالة مرتبط بمدة تقدير العمال للتضخم المتوقع وبالتالي يمكن القول أن السياسة تفقد فعاليتها في الأجل الطويل (الزرري وبطارسه، ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح مما سبق تأثير هذه السياسة في المدى القصير وقدرة متخذي السياسات الحكومة على التحكم بالتضخم، وفي حال امتازت بالمرونة والفعالية يتم أخذ الاعتبار بعدم المبالغة في استخدام سياسة الإنفاق الاستثماري للتحكم بمستوى التضخم في المدى الطويل.

٢-٣-٤ نظريات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

ومن خلال موضوع دراستنا وعند التحدث عن جانب الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري وأثرهما على نصيب الفرد من الدخل، يجب أن نتطرق إلى معرفة أهم نظريات النمو المتعلقة بالإنفاق الحكومي وما علاقتها به وما مدى تأثر الإنفاق الحكومي بنظريات النمو، وفيما يلي أهمها:

١. نظرية الإنفاق العام للنمو (Musgrave Theory of Public Expenditure Growth)

موسغريف هو من طرح هذه النظرية التي أشار بها إلى ان التغيرات في مرونة الدخل للطلب على الخدمات العامة في ثلاثة مستويات لنصيب الفرد من الدخل. حيث أشار إلى أن مستويات منخفضة من نصيب الفرد من الدخل، تؤدي إلى طلب منخفض جدا على الخدمات العامة، ويعود سبب ذلك وفقاً لقوله أن هذا الدخل يخصص لتلبية الاحتياجات الأساسية وأنه عندما يبدأ بالارتفاع فوق هذه المستويات من الدخل فإن الطلب على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والإسكان والنقل يبدأ بالارتفاع، مما اضطر الحكومة لزيادة الإنفاق عليهم. وأيضاً لاحظ خاصة في الاقتصاديات المتقدمة أن معدل نمو القطاع العام يميل إلى الانخفاض عند المستويات المرتفعة من نصيب الفرد من الدخل (Musgrave, ١٩٥٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. النظرية الكنزية (The Keynesian Theory)

يعُد كينز من أكثر الأشخاص الذين لاحظوا العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. حيث اعتبر كينز ان النفقات العامة من أدوات السياسة المالية المستخدمة لتعزيز النمو الاقتصادي واعتبرها كعامل خارجي. وركز على ان الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل إيجابي وكبير على معدلات النمو الاقتصادي. حيث ان الزيادة في الاستهلاك الحكومي تؤدي إلى الزيادة في التوظيف والربحية والاستثمار من خلال تأثير المضاعف على الطلب الكلي. ونتيجة لذلك فإن زيادة الإنفاق تزيد من الطلب الكلي (Nkiru and Danial, ٢٠١٣).

٣. نظرية النمو الداخلية (The Endogenous Growth Theory)

تحاول هذه النظرية أن تبحث في محددات التكنولوجيا بدلاً من افتراضها عامل خارجي، فإن النمو الاقتصادي في الوقت الحالي يأتي من التقدم التكنولوجي، وهو عبارة عن قدرة المنظمة الاقتصادية في استغلال الموارد الإنتاجية على نحو أكثر فعالية مع مرور الوقت، ويأتي مصدر هذه القدرة من التعلم لتشغيل مرافق الإنتاج التي أنشئت بطريقة أكثر إنتاجية، أو من مواكبة التغيرات السريعة في هيكل الإنتاج الصناعي (Verbeck,٢٠٠٠).

٤. نظرية زيادة أنشطة الدولة (Wagner's Law , Theory of Increasing State Activities)

قانون فاغنر هو المبدأ الذي سمي على اسم الاقتصادي الألماني ادلوف فاغنر (١٨٣٥-١٩١٧). أوضح هذا القانون الارتفاع في النفقات العامة من خلال تحليل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتجاهات في نمو الإنفاق العام وفي حجم القطاع العام. ويفترض قانون فاغنر أن: تمديد مهام الدول يؤدي إلى زيادة في الإنفاق العام على تنظيم الاقتصاد وتطور المجتمع الصناعي الحديث من شأنه ان يؤدي إلى زيادة الضغط السياسي لتحقيق التقدم الاجتماعي والدعوة إلى الزيادة بدل النظر في السلوك الاجتماعي للصناعة، وان ارتفاع الإنفاق العام سيكون اكثر من الزيادة النسبية في الدخل القومي وبالتالي سوف يؤدي إلى التوسع النسبي في القطاع العام (Nkiru and Danial, ٢٠١٣).

٥. نظرية سولو (The Solow Theory)

روبرت سولو وسوان، قدما نموذج سولو في عام ١٩٥٦ . ويعرف أيضا باسم سولو –سوان أو ببساطة نموذج سولو. في هذا النموذج مع ثبات العوامل الأخرى، فإن معدلات نمو الادخار والاستثمار والسكان هي من محددات النمو الاقتصادي، وارتفاعها يؤدي إلى تراكم رأس المال للعامل الواحد وبالتالي المزيد من الإنتاج لكل منهم. وفي غياب التغير التكنولوجي والابتكار وزيادة رأس المال العامل الواحد لن يقابله زيادة نسبية في الناتج لكل عامل بسبب مبدأ تناقص الغلة، وبالتالي فإن تخفيض راس المال يُخفض معدل العائد عليه (Solow,١٩٥٦).

٢-٤ المبحث الرابع: الدخل الفردي *Personal Income*

تستخدم الدول العديد من المقاييس لقياس التنمية الاقتصادية، ويعتبر نصيب الفرد من الدخل أحد تلك المقاييس، ويعتبر هذا المؤشر عن قدرة الفرد في حصوله على السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك يعطي انطباعا عن متوسط دخل الفرد السنوي.

ما هو دخل الفرد (الدخل الشخصي)؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونرمز له بالرمز (p.I) وهو يمثل (مقدار ما تتسلمه العائلات من الدخل المستلم من قبل الأفراد من أي مصدر بما في ذلك المدفوعات التحويلية وذلك قبل دفع الضريبة) ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

الدخل الشخصي = الدخل القومي بتكلفة عناصر الإنتاج + الدخول التي ليس لها علاقة بما بمساهمة الأفراد في العملية الإنتاجية مثل تعويض الدولة عن حالات البطالة والإعانات الخيرية -

(ضرائب الدخل على الشركات + أرباح الشركات غير الموزعة + مساهمات الضمان الاجتماعي واقتطاعات الخاصة بالتقاعد والضمان الاجتماعي) (الطبولى، ١٩٨٠)

الدخل المتاح (الدخل المتاح للتصرف به):

ونرمز له بالرمز (Yd) وهو (المبلغ الذي يستلمه الأفراد ولهم الحرية في التصرف به في إنفاقه على الاستهلاك أو الادخار). وهو المبلغ الذي يمثل حجم الاستهلاك في الاقتصاد فإذا ارتفع الدخل المتاح فإن رجال الأعمال يتوقعون زيادة الطلب الفعال على منتجاتهم والعكس إذا انخفض الدخل المتاح فيتوقعون انخفاض الطلب الفعال على منتجاتهم ويمكن إيجاده من خلال العلاقتين التاليتين:

$Y_d = C + S$ _____ (١)

الدخل المتاح = Y_d

الاستهلاك = C

الادخار = S

$Y_d = P.I - T.I$ _____ (٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدخل المتاح = Y_d

الدخل الشخصي = P.I

الضريبة على الدخل = T.I

(حردان، ١٩٩٧)

ما هو نصيب الفرد من الدخل؟

ويجدر بنا التوضيح بين مفهومين لنصيب الفرد من الدخل وهما:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: وهو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان. حيث يقيس هذا المؤشر مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة، ويستخدم بالعادة للمقارنة بين بلد وآخر، فالارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي إشارة إلى أن الاقتصاد يتجه للنّمو.
- نصيب الفرد من الدخل القومي: وهو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، بعد قسمة الدخل القومي الإجمالي على عدد السكان.

٢-٤-١ حساب نصيب الفرد من الدخل

- يتم حساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال :

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية / عدد السكان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يتم حساب نصيب الفرد من الدخل القومي = الدخل القومي بالأسعار الجارية / عدد السكان

(Ismail,٢٠١٢)

وبالتالي لمعرفه مقدار الدخل المتاح علينا إيجاد نجد قيمة الدخل الفردي من خلال المعادلة التالية:

الدخل الفردي = الدخل القومي -(الأرباح غير الموزعة + الضرائب على الأرباح + اقتطاع الضمان الاجتماعي)+ المدفوعات التحويلية .

ونأتي هنا لشرح معادلة الدخل الفردي:

بالنسبة للدخل القومي أو الناتج القومي اللذان يربط بينهما تماثل بدرجة كبيرة هو يضم كافة الدخول التي يحصل علها أصحاب عناصر الإنتاج من (ريع وأجور، الفائدة، أرباح موزعة وغير موزعة) التي تقوم بخدمة العملية الإنتاجية.

٢-٤-٢ نظريات الدخل

١- نظرية الدخل النسبي:

إن العلاقة الأساسية بين الاستهلاك والدخل هي علاقة نسبية ولتفسير هذا التناسب أوضح ديوزنبرى عدم أتفاقه مع الفروض الأساسية لدالة الاستهلاك التي قدمها كينز والتي تتعلق باعتماد الاستهلاك على مستوى الدخل الحالي، وبإمكانية الرجوع على الدالة في حالة انخفاض الدخل، وبعدم اعتماد أنماط الإنفاق الخاصة بالمستهلكين التي وضح بأنها غير مستقلة عن بعضها البعض ولكن المستهلك يحاول أن يوازن استهلاكه مع الآخرين (Duesenberry,١٩٤٩) في حالات النمو المستمر وارتفاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستوى المعيشة فإن التغير في توزيع الدخل ضمن القطاع العائلي لا يقابله تغير في نسبة الاستهلاك للدخل (الميل المتوسط للاستهلاك) أي أنها ثابتة، وعلى عكسها في حالة الكساد وانخفاض مستوى الدخل سيعمل ذلك على ردة فعل لدى الأفراد إذ يقومون بتخفيض نسبة ادخارهم وزيادة الاستهلاك. أي أن دالة الاستهلاك تتغير في حالة ارتفاع الدخل وتبقى ثابتة وتقاوم التغير الذي طرأ في حالة انخفاضه.

٢- نظرية الدخل الثابت:

يقرر العالم الاقتصادي فريدمان أن كل من الدخل والاستهلاك ينبغي تقسيمهما إلى جزئين ثابت (Permanent) وانتقالي (Transitory).

ويتناسب الاستهلاك الثابت مع الدخل الثابت أي أن :

$$C_P = k\, Y_P$$

حيث أن C_P , Y_P تدل على الدخل الثابت والاستهلاك الثابت وk تشير إلى النسبة بينهما والتي يقدر قيمتها فريدمان بأنها أسعار الفائدة، والتوزيع العمري للسكان.

وبالإضافة لدينا المعادلتين التاليتين:

$$Y = Y_P + Y_T$$

$$C = C_{P\,+}\, C_T$$

حيث تشير كل من C,Y إلى الأرقام الخاصة بالاستهلاك والدخل ويتم الحصول عليها من حسابات الدخل القومي، بينما تشير Y_p , C_P إلى الدخل الثابت والاستهلاك الثابت، في حين أن Y_T , C_T تشير إلى الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وينظر إلى الدخل الثابت بأنه الدخل العادي الذي ينظر اليه الأفراد، بينما الدخل الانتقالي الذي يعبر عن التقلبات الدورية والتغيرات المؤقتة التي تواجه الدخل (Friedman,١٩٥٧) .

٣- نظرية دورة الحياة

تشبه هذه النظرية بحد كبير نظرية الدخل الثابت، والتي قدمها ثلاثة من الاقتصاديين وهم Modigliani , Brumberg and Ando وإشارة إلى الحروف الأولى من أسمائهم سميت هذه النظرية بـ (M B A) حيث تشير هذه النظرية إلى أن استهلاك الفرد الحالي يعتمد على توقعاته بالنسبة لدخله في المستقبل - فإذا توقع ازدياد الدخل في المستقبل سيزيد استهلاكه الحالي - ويشتق مؤيدين هذه النظرية المعادلة التالية من دوال المنفعة الخاصة بالأفراد:

$C = kv$

حيث تشير C إلى استهلاك الفرد وV إلى القيمة الحالية لأصول المستهلك خلال فترة حياته و k الميل، ويمكننا تقسيم القيمة الحالي لأصول المستهلك إلى إجمالي ثروة المستهلك خلال تلك الفترة مضافاً إليها الدخل الذي يحصل عليه المستهلك من مصادر غير الملكية، ونضيف إليه الدخل المتوقع ان يكسبه المستهلك في الفترات القادمة.

وقد وضحت النظرية أن صغار السن يخصصون وقتهم لطلب العلم واكتساب المهارات أكبر ما يخصصون وقت للأنشطة التي تولد الدخل، وبالتالي فأن الميل المتوسط للاستهلاك قد يزيد عن واحد صحيح، وفي متوسط العمر يكون قد اكتسب الخبرات والمهارات وبالتالي الدخل سيرتفع ويكون الاستهلاك منخفضا والادخار مرتفع بالنسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للدخل، ولكن الاختلاف مع سن التقاعد Retirement الدخل يتناقص ويزداد الاستهلاك بالنسبة للدخل، وبسبب هذا تنشأ دورة حياة أي أن صغار السن يكون ادخارهم سلبي ولكن في متوسط العمر سيسددون ديونهم ويدخرون للمستقبل وفي سن التقاعد فيدخرون ادخاراً سالباً ويسحبون من ثروتهم (Modigliani ,١٩٤٥).

٤- نظرية الدخل المطلق

نظرية للاستهلاك أقترحها الاقتصادي جون مايناردكينز (١٨٨٣-١٩٤٩)، وتمت دراستها من قبل الاقتصادي جيمس توبن (١٩١٨-٢٠٠٢) . وقد حددت النظرية العلاقة بين الدخل والاستهلاك كعلاقة اقتصادية كلية . وأكد كينز أن الاستهلاك الحقيقي هو دالة في الدخل الحقيقي المتاح وإجمالي صافي الدخل من الضرائب، وتؤكد هذه النظرية أن ارتفاع حجم الاستهلاك يتزامن مع ارتفاع الدخل ولكن ليس بنفس المستوى. ويتحدد مقدار استجابة الاستهلاك للتغير بالدخل من خلال الميل الحدي للاستهلاك، وقد أثبتت هذه النظرية نجاحها في المدى قصير الأجل ولكن محاولات تطبيقها على فترات زمنية أطول كانت أقل نجاحاً. وبالتالي أثبتت بذلك أن فرضية الدخل المطلق ليست نموذج الاستهلاك المفضل لدى الاقتصاديين (Keynes,١٩٣٦).

وحدد نموذج النظرية بما يلي :

$C_t = \lambda Y_t$

C_t = الاستهلاك خلال فترة زمنية محدده

λ= (٠<λ<١) الميل الحدي للاستهلاك

Y_t = الدخل المتاح خلال فترة محددة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٤-٣ توزيع الدخل

يمكننا أن نشير إلى جانبين مختلفين فيما يتعلق بتوزيع الدخل (Manhaim,٢٠٠٧) :

الجانب الأول: التوزيع الشخصي

ويكون بين الأفراد والعائلات في مستويات الدخل المختلفة، ويؤثر بشكل ملحوظ بحجم الاستهلاك أي أنه يزداد في حال كان التوزيع الشخصي متساوي بين الدخول، وهذا لا يتحقق إلا إذا افترضنا أن الميل الحدي للاستهلاك يتناقص مع تزايد الدخل.

الجانب الثاني: التوزيع الوظيفي

ويكون بين الأجور والريع والأرباح والفوائد، ويمكن للفرد التنبؤ بهذا التغيير الوظيفي للدخل من الأجور إلى الأرباح مثلا، فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض الاستهلاك لأن الميل الحدي للادخار لمستلمي الأرباح يفوق الميل الحدي للادخار لمكتسبي الإيجار، وذلك يرجع لاختلاف الدخول لكلتا الفئتين. ويجب علينا ملاحظة أن علاقة توزيع الدخل بمستوى الدخل علاقة منتظمة، أي أن أثر التغيرات في التوزيع الوظيفي للدخل تدخل ضمن التغيرات التي توضحها دالة الاستهلاك العادية.

٢-٥ المبحث الخامس: الناتج المحلي الإجمالي ***Gross Domestic Producer (GDP)***

يعتبر الناتج المحلي جزء من الحسابات القومية، والتي تتيح لصانعي السياسات إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد في حالة انكماش أو توسع. ويقيس مدى كفاءة وحجم النشاط الاقتصادي، ويمكننا الناتج المحلي من خلال طرق حسابه لمعرفه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توجهات الاستهلاك للقطاعات المستهدفة وإجراء تنبؤات لمتخذي القرارات وأهم نقطة كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي.

٢-٥-١ ماهية الناتج المحلي الإجمالي؟

ويعرف من خلال ثلاثة طرق وهي (السلمان والبكر، ٢٠١٦):

- يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج: بأنه القيمة النقدية السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في الدولة خلال فترة زمنية معينة بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي وتقدر بسنة بالعادة، ويطلق على التعريف بطريقة الإنتاج: الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة المضافة أو بالقيمة النهائية. ويعرض حسب النشاط والقطاع التنظيمي.
- يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل: إجمالي دخول عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تقدر بسنة. ويطلق عليه إجمالي الدخل من عوامل الإنتاج أو هيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي، ويعرض من خلال إجمالي الدخل من عوامل الإنتاج حسب النشاط وهيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي.
- يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق: إجمالي السلع الموجهة إلى تلبية الطلب في المجتمع ويشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي خلال فترة تقدر بسنة. ويطلق علية الإنفاق على الناتج المحلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند دراسة مفهوم الناتج المحلي الإجمالي علينا ملاحظة نقاط مهمة في هذا التعريف (Gordan,٢٠٠٦):

- ✓ يقيس ما ينتج داخل الحدود الجغرافية للدولة بغض النظر عن جنسية العوامل الإنتاجية، أي أن أي عوامل إنتاج وطنية في الخارج لا تحسب في قياس الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أي عوامل أجنبية داخل البلد تدخل في حساب الـ GDP .
- ✓ يُحسب الناتج على أساس القيمة السوقية للسلع والخدمات التي تصل إلى السوق، فأي إنتاج لا يصل الأسواق لا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي. فمثلاً إنتاج ربات البيوت لا يصل إلى السوق بالتالي لا يدخل في حساب الـ GDP لصعوبة تقييم الإنتاج من ناحية وعد وجود استخدامات بديلة لعمل الكثير من ربات البيوت، ويقاس كذلك الأمر على أعمال الصيانة المنزلية والأعمال التطوعية والأعمال الإنتاجية التي تبرم بشكل سري ولا يبلغ عنها كعمليات التهريب والمتاجرة بالمحظورات لأن الـ GDP يقيس فقط المنتجات التي يتم إنتاجها بشكل قانوني. وتكمن أهميته بأنه يعد مقياساً للنشاط الاقتصادي ولمدى التقدم والرفاهية الاقتصادية، ويعتبر من أدوات التحليل الاقتصادي وأساساً لبناء الخطط الاقتصادية، وتوفر بيانات لتسلسلات زمنية هامة جداً تمكننا من التنبؤ بالمستقبل وقراءة الماضي.

وعند التحدث عن الناتج المحلي الإجمالي يجدر بنا ان نوضح مفهوم الناتج القومي الإجمالي الذي يعتبر كمقياس للدخل القومي حيث يحدث بسبب اختلاف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدخل المنتج في الاقتصاد عن الدخل المستلم، حيث الناتج المحلي (GDP) يقيس جميع الدخول المتولدة عن الإنتاج المحلي في حين أن الناتج القومي (GNP) يقيس جميع الدخول المستلمة من قبل عوامل الإنتاج الوطنية. لذلك يمكن تشخيص العلاقة بينهما على النحو الآتي:

- الناتج القومي الإجمالي GNP = الناتج المحلي الإجمالي GDP+ (قيمة الإنتاج المنتج من قبل عوامل الإنتاج والمنشآت الوطنية العاملة في الخارج – قيمة الإنتاج المنتج من قبل عوامل الإنتاج والمنشآت الأجنبية العاملة في الاقتصاد الوطني)

ويطلق الاقتصاديون على الفرق بين الدخل المتحصل من العوامل الوطنية في الخارج وعلى الدخل المدفوع للعوامل الأجنبية في الداخل صافي الدخل من الاستثمارات الأجنبية Net Foreign Investment Income. ومن خلال صافي الدخل من الاستثمارات الأجنبية يمكن التوصل إلى أيهما أكبر الناتج المحلي أو الناتج القومي، فإذا كان موجباً فإن الناتج القومي سيكون أكبر من الناتج المحلي وإذا كان سالباً فأن الناتج المحلي سيكون أكبر من الناتج القومي (Dornbusch, ٢٠١١) .

٢-٥-٢ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي *Real GDP*

عند قياس الناتج المحلي الإجمالي يتم تقييمه بالنسبة لأسعار السوق وأسعار الجارية ولكن بهذه الطريقة ستتأثر القيمة النقدية بتغير الأسعار وكميات السلع المنتجة معاً، ويميل مستوى الأسعار للتضخيم الدخل القومي حتى لو بقيت الكمية ثابتة. لذلك لا يمكن الاعتماد على حساب الناتج المحلي الإجمالي الاسمي . ولذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يستخدم الاقتصاديون الرقم القياسي للأسعار Price Index لتخفيض القيمة النقدية لـ Nominal GDP. ويقيس الرقم القياسي للأسعار التغير في المستوى العام للأسعار عبر الزمن مقارنةً بأسعار سنة محددة تسمى سنة الأساس شرط أن تكون هذه السنة خالية من التطورات الصعبة، ويحسب من خلال قسمة مستوى الأسعار في السنة المحددة على مستوى الأسعار السائدة في سنة الأساس، وهنالك رقمين قياسيين على الصعيد الاقتصادي : الأول الرقم القياسي الضمني (Consumer Price Index)واختصاراً (CPI) ويقيس التغيرات لقيمة سلة سلع استهلاكية ثابتة التي تستهلكها شريحة كبيرة من المجتمع، والثاني بالرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي GDP Deflator الذي يقيس التغيرات السعرية التي تحدث لقيمة السلع والخدمات النهائية التي تدخل في حسابات الـ GDP (Waud,١٩٨٩) .

ويقاس الـ CPI من خلال المعادلة التالية:

الرقم القياسي الضمني = قيمة GDP بالأسعار الجارية × ١٠٠

قيمة GDP بأسعار سنة الأساس

ويعتبر الرقم القياسي أكثر شمولاً ودقة، لأنه يعكس أفضل تطورات للأسعار (Gordan,٢٠٠٦).

ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي المقيم بأسعار سنة الأساس هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP. وبالتالي فأن التغيرات في الناتج المحلي الحقيق تعكس تغيرات الإنتاج الحقيقة، وعلى ضوء ذلك سنتمكن من اشتقاق قيمة الناتج المحلي الإجمالي كالآتي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة GDP الحقيقة = قيمةGDP الأسمية × ١٠٠

الرقم القياسي الضمني للأسعار

وتستخدم الأرقام القياسية أيضا نسب التضخم السنوي من خلال المعادلة التالية:

معدل التضخم السنوي = الرقم القياسي لأسعار السنة الحالية – الرقم القياسي لأسعار سنة سابقة × ١٠٠

الرقم القياسي لأسعار السنة السابقة

٢-٥-٣ علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالإنفاق الحكومي

أكدت النظريات الاقتصادية على دور النفقات العامة في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، حيث ترى النظرية العامة لكينز أن الإنفاق العام يشكل جزءاً من الطلب الكلي، وذلك يعني أن الإنفاق العام يترتب عليه زيادة الطلب على السلع والخدمات ومع افتراض أن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة التامة فإن الزيادة في الإنفاق العام من خلال المضاعف إلى ستعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتوقف على الطريقة التي تتمول بها، فإذا تم تمويل هذه النفقات من الإصدارات النقدية أو الاقتراض الخارجي فإن أثر المضاعف سوف يكون أكبر مما لو تم تمويلها عن طريق الضرائب أو الاقتراض الداخلي (Podder,١٩٧١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٦ المبحث السادس: الدراسات السابقة

أولاً- الدراسات العربية:

١- دراسة البطاينة (٢٠١٥) بعنوان "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإنفاق الحكومي ومكوناته على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٣-١٩٩٠) وذلك من خلال التعرف على أثر كل من النفقات الجارية، والرأسمالية، ومدفوعات الفوائد على الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على المستوى الكلي على النمو الاقتصادي، واما نتائج (Toda and yammato)(١٩٩٥) فقد بينت وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي، أي ان الإنفاق الحكومي يسبب النمو . ومن توصيات هذه الدراسة انه على الحكومة أن تضمن أن النفقات الرأسمالية والجارية تدار بشكل صحيح لرفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وأيضاً لابد من إخضاع الإنفاق الحكومي لمعايير الجدوى الاقتصادية، لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة.

٢- دراسة سلاطني (٢٠١٤) بعنوان "سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري واثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة: الجزائر- الإمارات العربية المتحدة "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد موقع سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري من السياسة الاقتصادية الكلية ومدى قدرة الدولة على الاعتماد على هذه السياسة في إدارة خططها التنموية خاصة من خلال إبراز دور الإنفاق الحكومي الاستثماري في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحقيق التنمية المستدامة باعتبار تأثيره على معظم المجالات والمشاريع على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي . واعتمدت فترة الدراسة ما بين (٢٠١٤-٢٠٠١)، هذا إلى جانب محاولة تحديد كيفية الوصول إلى عوامل تفعيل سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري اعتمادا على مقارنة البرامج الاستثمارية لكل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة، مع الوقوف على أهم الاختلافات بين هذه البرامج، وإلقاء الضوء على أسباب نجاح أو فشل هذه البرامج الاستثمارية الحكومية في كلتا الدولتين . وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي عند تناول الجوانب النظرية، وأسلوب المقارنة لبيان انعكاس سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية المستدامة في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة . وتضمنت الدراسة متغيرين وهما الإنفاق الحكومي الاستثماري والتنمية المستدامة . ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري سياسة مالية فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وأداة ناجحة لمعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية. وأنها تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي والنمو الاقتصادي والاستثمار الكلي.

٣- دراسة مكيد ومعوشي (٢٠١٣) بعنوان "دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة لاختبار أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتوضيح أهمية الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي ومكانته من بين أوجه الإنفاق الحكومي الأخرى وأيضاً محاولة ضبط الأثر الكمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي وتقدير مساهمته في نمو الناتج الإجمالي وسعت للتعرف على تجربة القطاع الحكومي في الجزائر ودورة في تنشيط الطلب الكلي والناتج الكلي ومدى مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي لهذا القطاع في تحقيق النمو الاقتصادي خلال فترة معتبرة . وتم تحديد ٣ متغيرات وهي الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين راس المال الثابت، تبعاً للمنهج الوصفي والتحليلي الذي اتبعته الدراسة لتحليل مفهوم النمو الاقتصادي وإبراز مختلف جوانب العلاقة بين مفهوم النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي . وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي لا يؤثر بشكل كبير على الناتج الوطني، بينما الإنفاق الاستثماري له تأثير موجب على النمو الاقتصادي.

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

١- دراسة Al-Gifari (٢٠١٥) بعنوان " The effects of government expenditure on economic growth : the case of Malaysia "

هدفت هذه الدراسة إلى اعطاء دليل على العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بدراسة حالة ماليزيا ما بين (١٩٧٠-٢٠١٤)، وقد استخدمت طريقة المربعات الصغرى OLS لتحليل أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وركزت هذه الدراسة على متغيرين رئيسين هما الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وأظهرت عدة نتائج وأهمها أن هناك علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ماليزيا، وتشير نتائج هذه الدراسة انه لا يمكن تطبيق الفرضية الكنزية في الاقتصاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الماليزي. وأوصت هذه الدراسة باستخدام السياسة المالية كأداة اقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستخدام الإنفاق الحكومي المكثف كاستثمار عن طريق تخصيص الأموال للقطاعات الإنتاجية، وتحتاج الحكومة للتأكد من أن الزيادة في الإنفاق الحكومي لا تضر بالاقتصاد ولا سيما اقتصاد الأشخاص في داخل الدولة.

٢- دراسة AL-Shatti (٢٠١٤) بعنوان "The Impact of public Expenditures on Economic Growth in Jordan"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى إسهام الإنفاق العام في التعليم والصحة والإسكان والمجتمع المحلي كنسبة من الإنفاق العام ودراسة أثر كل منهما على النمو الاقتصادي في الأردن. وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج القياسي لقياس أثر الإنفاق الجاري والرأسمالي على النمو في الأردن وأظهرت نتائج التحليل أن الإنفاق الجاري والرأسمالي فشل في تعزيز النمو الاقتصادي وهذا يشمل أيضاً التكلفة العالية للتعليم وبالذات في القطاع الخاص في الأردن، ويتزامن ذلك مع ارتفاع معدلات البطالة، ومن احدى توصيات هذه الدراسة ضرورة نشر الوعي والأنشطة عبر مختلف فئات المجتمع المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية وتحفيزهم للمشاركة بالفرص المتاحة .

٣- دراسة Al-shahrani & Alsadiq (٢٠١٤) بعنوان "Economic Growth and Government Spending in Saudi Arabia : An Empirical Investigation "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى إعادة النظر تجريبيا في آثار مختلف مكونات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة السعودية العربية للفترة (١٩٦٩-٢٠١٠) وتم استخدام منهجية التحليل الإحصائي من خلال (Vector Auto Regression) , CO-Integrationالتكامل المشترك، (VECM) . لتقدير الآثار القصيرة والطويلة الآجل لهذه النفقات على النمو، وأشارت نتائج الدراسة ان القوى الدافعة الرئيسية وراء النمو على المدى الطويل هو الاستثمار المحلي الخاص والنفقات الرأسمالية والإنفاق على الرعاية الصحية التي تشمل رأس المال البشري، والانفتاح على التجارة والإنفاق في قطاع الإسكان الذي يمكن ان يعزز أيضاً الإنتاج في المدى القصير. وأوصت الدراسة بالحاجة إلى تعزيز قطاع الاستثمار المحلي والتركيز على الجزء الإنتاجي من الإنفاق الحكومي في شكل الاستثمار العام، وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية العامة، وتخفيف الحواجز اما التجارة لتحقيق نمو اقتصادي أفضل.

٤- دراسة Dandan (٢٠١١) بعنوان " Government Expenditure And Economic Growth In Jordan"

وهدفت هذه الدراسة لإيجاد اثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال فترة ١٩٩٠-٢٠٠٦ واستخدمت العديد من الأدوات للوصول إلى هذا الاثر، وجدت الدراسة ان هناك اثر إيجابي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي في الأردن وهو ما يتوافق مع النظرية الكنزية.

٥- دراسة Volkov (١٩٩٥)بعنوان " Long Run and Short Run effects of Government expenditure on Economic Growth : Are there lessons for Ukraine ? "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة لقياس اثر النفقات الحكومية على معدل النمو الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير وطويل الأجل من خلال استخدام البيانات العالمية بشكل مفصل لاختبار الفرضيات المختلفة، وتقدير سرعة الاختلال في المدى القصير على المدى الطويل . ودراسة مشكلة الإنفاق الإنتاجي وغير الإنتاجي على الاقتصاد في أوكرانيا وبعض الاقتصادات الأخرى، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج (VAR)لقياس تأثير الإنفاق العام في المدى الطويل والقصير الأجل على النمو الاقتصادي للفترة ما بين (١٩٧٠-١٩٩٠). وتوصلت الدراسة إلى أن مجموع الإنفاق ليس له تأثير مطلق في المدى القصير الأجل ولكن تأثيره سلبي على المدى الطويل، وأن الإنفاق الرأسمالي له اثر إيجابي في المدى القصير وطويل الأجل بعكس الإنفاق الجاري أثره غير مهم نسبياً في المدى قصير الأجل وأثره سلبي في المدى الطويل، وان الاستثمار في المواصلات له أثر إيجابي في المدى القصير والطويل.

ويلاحظ من الدراسات السابقة أنها اختبرت في مجملها أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على النمو الاقتصادي، واستخدمت معظم الدراسات الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وبينت نتائج هذه الدراسات الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على دخل الفرد وبعضها كان سلبياً.

وتمتاز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تناولت تأثير الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على دخل الفرد في الأردن حيث تعد هذه الدراسة حسب الحد الأدنى لعلم الدراسة أنها الدراسة الأولى في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
الإنفاق الحكومي ودخل الفرد في الأردن (١٩٩٠-٢٠١٦)

٣-١ المقدمة

تأثر الأردن بالعديد من الأحداث الخارجية ابتداء من حرب الخليج الثانية مطلع العام (١٩٩٠) وموجة ارتفاع الأسعار العالمية والأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، والأحداث السياسة في العالم العربي أو ما سمي بالربيع العربي . وانتهج الأردن منذ بداية التسعينات العديد من برامج التصحيح والخطط الاقتصادية الهادفة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة رفاهية الأفراد، فقد بدأ العمل ببرامج التصحيح الاقتصادي (١٩٨٩-١٩٩٣) ثم البرنامج التصحيحي (١٩٩٢-١٩٩٨)، ثم جاءت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٤-٢٠٠٦) الذي نفذ من خلالها برامج التحول الاقتصادي والاجتماعي ثم جاءت الأجندة الوطنية (٢٠٠٦-٢٠١٥) وسياسات الإصلاح الاقتصادي (الزرري وبطارسه، ٢٠١٥).

ونتناول في هذا الفصل التغيرات ونسب النمو في الإنفاق الحكومي ودخل الفرد في الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)، وتم تناول الإنفاق الحكومي ومعدل نموه وماهي أهم العوامل التي ساهمت في هذا النمو، والإنفاق الاستهلاكي ومعدل نموه، والإنفاق الاستثماري ومعدل نموه، ونصيب الفرد من الدخل في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٢ تطور الإنفاق الحكومي

الجدول (١) تطور الإنفاق الحكومي في الأردن (١٩٩٠-٢٠١٦)

مليون دينار أردني

السنة	الإنفاق الحكومي	معدل النمو للإنفاق الحكومي	السنة	الإنفاق الحكومي	معدل النمو للإنفاق الحكومي
١٩٩٠	١٠٣٢,٦	----	٢٠٠٣	٢٤٤٢,٣	١٠٪
١٩٩١	١٢٦٤,٨	٢٢٪	٢٠٠٤	٢٩٣١	٢٠٪
١٩٩٢	١٢٩١,٢	٢٪	٢٠٠٥	٣١٠٤,٣	٦٪
١٩٩٣	١٣٣٦,٦	٤٪	٢٠٠٦	٣٨٦٠,٤	٢٤٪
١٩٩٤	١٤٩٢,٧	١٢٪	٢٠٠٧	٤٥٤٠	١٨٪
١٩٩٥	١٦٠٤,٨	٨٪	٢٠٠٨	٥٤٣١,٩	٢٠٪
١٩٩٦	١٧٠٦,٦	٦٪	٢٠٠٩	٦٠٣٠,٥	١١٪
١٩٩٧	١٨٨٤,٢	١٠٪	٢٠١٠	٥٧٠٨	-٥٪
١٩٩٨	٢٠٢٨,٧	٨٪	٢٠١١	٦٧٩٦,٦	١٩٪
١٩٩٩	١٩٥٦,٣	-٤٪	٢٠١٢	٦٨٧٨,٢	١٪
٢٠٠٠	١٩٧٠,١	١٪	٢٠١٣	٧٠٧٧,١	٣٪
٢٠٠١	٢١٢٣,٥	٨٪	٢٠١٤	٧٨٥١,١	١١٪
٢٠٠٢	٢٢٢١,٧	٥٪	٢٠١٥	٧٧٢٢,٩	-٢٪

*معدل النمو : إعداد الباحث .

المصدر: البنك المركزي، النشرات الإحصائية السنوية .

يلاحظ من الجدول رقم (١) إن الإنفاق الحكومي بشكل عام قد شهد تزايداً ملحوظاً خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٦) حيث أن الإنفاق العام عام (١٩٩٠) بلغ ١٠٣٢,٦ مليون دينار وأزداد ليصبح عام (٢٠١٥) ٧٧٢٢,٩ مليون دينار. ويوضح الجدول أعلاه معدلات النمو السنوية التي بلغت أعلاها عام (٢٠٠٦) بنسبة ٢٤%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستمر معدل النمو بالارتفاع ما عدا عام (٢٠١٠) أنخفض حجم الإنفاق العام ليبلغ ٥٧٠٨ مليون دينار بمعدل نمو -٥% وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لنمو النفقات الجارية وتراجع النفقات الرأسمالية بنسبة(٣٣,٣)% مع العام السابق وهذا يعكس الأداء لسياسات وضبط وترشيد الإنفاق الجاري وتحسين كفاءته وفعاليته من جهة وتوجيه الإنفاق الرأسمالي وفقاً للأولويات الوطنية مما يعزز النمو الاقتصادي من جهة أخرى (نشرات البنك المركزي، ٢٠١٠).

٣-٣ تطور الإنفاق الحكومي الاستهلاكي

الجدول رقم (٢) تطور الإنفاق الحكومي الاستهلاكي في الأردن (١٩٩٠-٢٠١٦)

مليون دينار أردني

السنة	الإنفاق الحكومي	معدل النمو للإنفاق الحكومي	السنة	الإنفاق الحكومي	معدل النمو للإنفاق الحكومي
١٩٩٠	١٠٣٢,٦	----	٢٠٠٣	٢١٣٦,٥٦	١٣,٤٦٪
١٩٩١	١٢٩٤,٨	٢٥,٣٩٪	٢٠٠٤	٢١٩٧,٧٦	٢,٨٦٪
١٩٩٢	٩٧٢,٠٦	-٢٤,٩٣٪	٢٠٠٥	٢٢٨٧,٣٨	٤,٠٨٪
١٩٩٣	١٠٩٣,٣٣	١٢,٤٨٪	٢٠٠٦	٢٧٤٣,٨١٧	١٩,٩٥٪
١٩٩٤	١٢٤٣,٥٩	١٣,٧٤٪	٢٠٠٧	٣٠٧١,٦٨٢	١١,٩٥٪
١٩٩٥	١٣٩٢,٨٧	١٢,٠٠٪	٢٠٠٨	٤٠٥٥,١	٣٢,٠٢٪
١٩٩٦	١٥٠١,٨٢	٧,٨٢٪	٢٠٠٩	٤٥٩٢	١٣,٢٤٪
١٩٩٧	١٥٩٢,٩٧	٦,٠٧٪	٢٠١٠	٣٩٧٠,٢	-١٣,٥٤٪
١٩٩٨	١٦٥٥,٧٨	٣,٩٤٪	٢٠١١	٤٣٠٦,٧	٨,٤٨٪
١٩٩٩	١٦٨٤,٢٤	١,٧٢٪	٢٠١٢	٤٠٧١,١	-٥,٤٧٪
٢٠٠٠	١٧١٠,٣٥	١,٥٥٪	٢٠١٣	٤٣٩٢,٣	٧,٨٩٪
٢٠٠١	١٧٧٩,٩٨	٤,٠٧٪	٢٠١٤	٤٧٩٠,٥	٩,٠٧٪
٢٠٠٢	١٨٨٣,١٤	٥,٨٠٪	٢٠١٥	٤٩٣٣,٤	٢,٩٨٪

*معدل النمو: إعداد الباحث .

المصدر: البنك المركزي، النشرات الإحصائية السنوية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ من الجدول رقم (٢) أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي بشكل عام قد شهد تزايد ملحوظاً خلال فترة الدراسة ١٩٩٠-٢٠١٦ م حيث كان الإنفاق عام ١٩٩٠م (٨٤١,٤) مليون دينار، ليصبع عام ٢٠١٦ م (٦٦٢٤,٥) مليون دينار. والجدول رقم (٢) يوضح معدلات النمو السنوية والتي بلغت أعلاها عام ٢٠٠٦م بنسبة ٢٤,٢% حيث ارتفعت نفقات الدفاع والأمن (متضمنة رواتب العسكريين) وبند تعويضات الموظفين المدنيين، واستمر هذا الارتفاع لعام ٢٠١٣م انخفض بنسبة -٢,٤% بسبب استمرار الحكومة بتنفيذ سياسة ضبط الإنفاق وإلغاء دعم المشتقات النفطية وتوجيه الدعم لمستحقيه، فقد انخفض بند دعم الموارد التموينية والمحروقات وارتفاع مدفوعات فوائد الدين العام (البنك المركزي، ٢٠١٣).

٣-٤ تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري

الجدول (٣) تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري في الأردن (١٩٩٠-٢٠١٦)

مليون دينار أردني

السنة	الإنفاق الحكومي الاستثماري	معدل النمو للإنفاق الحكومي الاستثماري	السنة	الإنفاق الحكومي الاستثماري	معدل النمو للإنفاق الحكومي الاستثماري
١٩٩٠	١٩١,٣	----	٢٠٠٣	٤٦٦,٩	٦,٤٪
١٩٩١	٣٣٣,١	٧٤,١٪	٢٠٠٤	٦٢١	٣٣,٠٪
١٩٩٢	٣٥٢,٧	٥,٩٪	٢٠٠٥	٦٣٤,٦	٢,٢٪
١٩٩٣	٢٩٢,٣	-١٧,١٪	٢٠٠٦	٧٩٤,١	٢٥,١٪
١٩٩٤	٣٧٦,٢	٢٨,٧٪	٢٠٠٧	٨٤٢,٦	٦,١٪
١٩٩٥	٣٨٤,٤	٢,٢٪	٢٠٠٨	٩٥٨,٥	١٣,٨٪
١٩٩٦	٤١٠,٢	٦,٧٪	٢٠٠٩	١٤٤٤,٥	٥٠,٧٪

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٩٧	٤٢٧,٢	٤,١٪	٢٠١٠	٩٦١,٤	-٣٣,٤٪
١٩٩٨	٤٤٣,٢	٣,٧٪	٢٠١١	١٠٥٧,١	١٠,٠٪
١٩٩٩	٣٩٦,٤	-١٠,٦٪	٢٠١٢	٦٧٥,٤	-٣٦,١٪
٢٠٠٠	٣٣٥,٨	-١٥,٣٪	٢٠١٣	١٠٢١	٥١,٢٪
٢٠٠١	٤٠٣,٨	٢٠,٣٪	٢٠١٤	١١٣٧,٥	١١,٤٪
٢٠٠٢	٤٣٨,٧	٨,٦٪	٢٠١٥	١٠٩٨,٤	-٣,٤٪

*معدل النمو: إعداد الباحث .

المصدر: البنك المركزي، النشرات الإحصائية السنوية .

ويشير الجدول رقم (٣) إلى تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري ويلاحظ بشكل عام أنه قد شهد تزايد ملحوظاً خلال فترة الدراسة ١٩٩٠-٢٠١٦ م حيث كان عام ١٩٩٠م (١٩١,٣) مليون دينار ليصبح عام ٢٠١٥ م (١٠٩٨,٤) مليون دينار، والجدول رقم (٣) يوضع معدلات النمو السنوية والتي بلغت أعلاها عام ٢٠١٣ م بنسبة ٥١,٢% بسبب ارتفاع النفقات الرأسمالية ذات الطبيعة الجارية وبند المباني والإنشاءات والإنفاق على الأجهزة والمعدات والارتفاع بند الدراسات والأبحاث، وبلغت أدنى معدل نمو لعام ٢٠١٠م بنسبة -٣٣,٤% وهذا بسبب تركيز الحكومة على النفقات الجارية أكثر منه النفقات الرأسمالية (البنك المركزي، نشرات إحصائية، ٢٠١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٥ تطور دخل الفرد في الأردن

الجدول (٤) تطور دخل الفرد في الأردن (١٩٩٠-٢٠١٦)

السنة	دخل الفرد	معدل نمو دخل الفرد	السنة	دخل الفرد	معدل نمو دخل الفرد
١٩٩٠	٧٩٥,٨	---	٢٠٠٣	١٩٤٩,٥	٣,٧٪
١٩٩١	٧٩٨,٩	٠,٤٪	٢٠٠٤	٢٠٣٨,٨	٤,٦٪
١٩٩٢	٩٣٩,٣٨	١٧,٦٪	٢٠٠٥	٢١٨٦,٣	٧,٢٪
١٩٩٣	٩٧٢,٩٥	٣,٦٪	٢٠٠٦	٢٥٤٠	١٦,٢٪
١٩٩٤	١٠٥٠,٣	٨,٠٪	٢٠٠٧	٢٨٠٢,٣	١٠,٣٪
١٩٩٥	١١٠١	٤,٨٪	٢٠٠٨	٣٤٩٤,٩	٢٤,٧٪
١٩٩٦	١١٢٠,٦	١,٨٪	٢٠٠٩	٣٦٧٥,٤	٥,٢٪
١٩٩٧	١١٤٠	١,٧٪	٢٠١٠	٣٩٥٠,٨	٧,٥٪
١٩٩٨	١٢١٣,٣	٦,٤٪	٢٠١١	٤١٣٠	٤,٥٪
١٩٩٩	١٧٢٠,١	٤١,٨٪	٢٠١٢	٤١٧١,٤	١,٠٪
٢٠٠٠	١٧٤٢	١,٣٪	٢٠١٣	٤١٤٦,١	-٠,٦٪
٢٠٠١	١٨٠٣,١	٣,٥٪	٢٠١٤	٤٠٧٥,١	-١,٧٪
٢٠٠٢	١٨٧٩,٧	٤,٢٪	٢٠١٥	٣٩٣٠,٤	-٣,٦٪

*معدل النمو: إعداد الباحث، * دخل الفرد : إعداد الباحث .

المصدر: البنك المركزي، النشرات الإحصائية السنوية

يبين الجدول رقم (٤) تطور دخل الفرد في الأردن ومعدل نموه، وكما نلاحظ أن حجم دخل الفرد كان ثابتاً في بداية فترة الدراسة، ولكن كما نلاحظ في عام (١٩٩٢) ارتفع حجم الدخل لـ(٩٣٩,٣٨) مليون دينار وبمعدل نمو مرتفع نسبته (١٧,٦)% مقارنة مع عام (١٩٩١). من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى معدل نمو في دخل الفرد سجل عام (١٩٩٩) بمقدار (١٧٢٠,١) مليون ونسبته (٤١، ٨)% مقارنة مع الخمس السنوات السابقة، ويعود ذلك لطرح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تضمن تقليص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عجز الموازنة. وكما نلاحظ أن الفترة ما بين عام (٢٠٠٢-٢٠٠٥) كان حجم الدخل يرتفع بشكل بسيط بنسبة (١٦,٣)% . وكما نلاحظ من الشكل أعلاه ارتفع حجم الدخل عام (٢٠٠٨) بمقدار (٣٤٩٤,٩) بنسبة (٢٤,٧) % ويرجع هذا ارتفاع صافي تعويضات العاملي وانخفاض في صافي الاستثمار. وكما هو ملا حظ في فترة (٢٠١٣-٢٠١٥) انخفض دخل الفرد وحقق معدل نمو (-٥,٢)% ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض الإيراد من الاستثمارات المحلية (البنك المركزي، ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
المنهجية والتحليل القياسي

٤-١ المقدمة

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي يخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي تم اختيارها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها وأخيراً مناقشة نتائج التحليل القياسي.

٤-٢ منهجية الدراسة

مصادر جمع المعلومات:

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالية:

- المصادر الثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها من الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة. بالإضافة إلى جمع البيانات المتعلقة بالدراسة من قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني ونشرات وزارة المالية.

الاختبارات المستخدمة:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson & Plosser (١٩٨٢) دراستهما التي أكدا فيها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك قامت الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller)وفليبس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا يكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك استخدمت هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و(Phillips & Perron).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، ٢٠٠٧)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order١) أي I(١).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(٢) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي I(٠)، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., ٢٠٠٠).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (١٩٨٢) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قامت بها Stock and Watson (١٩٨٩) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، ٢٠٠٥). ويوجد هناك عدد من الاختبارات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة Phillips and Perron (PP)(١٩٨٨). واختبار ديكي فوللر المطور (ADF)(Augmented Dickey-Fuller) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, ٢٠٠٩)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

طرق علاج عدم الاستقرار في بيانات السلسلة الزمنية:

ولتجنب الآثار التي تنعكس على عدم استقرار وسكون السلسلة الزمنية يجب معالجة استقرارها عن طريق إحدى المعالجات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريتمى وغيرها.

ومن أهم طرق تحقيق استقرار السلسلة الزمنية هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر وغالبا نتيجة هذه العملية الحصول على بيانات قيمتها اصغر من البيانات الأصلية وهذا يعنى تقليل التبادل، وهذه الطريقة تكون صالحة لمجموعة من البيانات على خلاف الطرق الأخرى التي تضع قيوداً على البيانات فمثل التحويل اللوغريتمى استخدامه يشترط عدم وجود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيم سالبة في البيانات، عموما طريقة الفروق من أكثر الطرق استخداماً في البيانات بشكل عام وفي بيانات السلاسل الزمنية بشكل خاص(فندل، ٢٠٠٥).

تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

يعتبر نموذج تحليل الانحدار المتعدد من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً، ويهتم نموذج الانحدار المتعدد بتقدير الأثر بين متغير كمي، وهو المتغير التابع، وعدة متغيرات كمية أخرى، وهي المتغيرات المستقلة. وينتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغيرات المستقلة.

ويهتم تحليل الانحدار الخطي المتعدد بدراسة وتحليل أثر عدة متغيرات مستقلة على متغير تابع. وعند استخدام أكثر من متغير مستقل لتفسير التباين في المتغير التابع فنحن نحاول زيادة درجة التفسير، ولذلك كلما كانت المتغيرات المستقلة المستخدمة في قياس الانحدار المتعدد ذات ارتباط قوي مع المتغير التابع، كلما زادت درجة التفسير، والعكس صحيح. لذا عند اختيار المتغيرات المستقلة يجب أن تتوفر لدينا درجة كافية من المعرفة مما يوحي بوجود ذلك الارتباط، كما يجب ملاحظة أن كل متغير مستقل وإن كان ضمن مجموعة المتغيرات إلا أنه يعمل بصورة غير تامة، بمعنى أن لا يقدم التفسير بشكل دقيق لوجود عوامل كثيرة يمكن أن تلعب دور في ذلك منها علاقة متغير مستقل بآخر، وارتباط ذلك بدرجة التفسير، لذا في حالة وجود تلك العلاقة فإن ما يفسره ذلك المتغير يحدث نتيجة لكونه متغير مستخدم في المعادلة بالإضافة لوجود عامل آخر ساهم في ذلك التفسير، ويتمثل في علاقة ذلك المتغير مع متغير مستقل أو أكثر من متغير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٣ نموذج الدراسة

$$PCI= \alpha+\beta_1 GE+\beta_2 GI +u \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

المتغير التابع:

حيث PCI: نصيب دخل الفرد من الناتج المالي الإجمالي في الأردن.

المتغيرات المستقلة :

GE : الإنفاق الحكومي الاستهلاكي.

GI : الإنفاق الحكومي الاستثماري .

u_i : المتغير العشوائي

٤-٤ اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

من أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر وفيلبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (٥) أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث ان قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من ٥%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من ٥% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنص على عدم وجود جذر الوحدة اي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية وهو اشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

جدول رقم (٥) اختبار فيليبس بيرون (PP)واختبار ديكي فولر المطور(ADF)

المتغير		ADF	PP	النتيجة
PCI	المستوى	٠,٩٣٦٧	٠,٩١٥٨	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠,٠٣٣٩	٠,٠٢٩٩	مستقرة
GE	المستوى	٠,٩٧٣٥	٠,٩٧٤٥	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠	مستقرة
GI	المستوى	٠,٩١٦٢	٠،٦٩٥٦	غير مستقرة
	الفرق الأول	٠,٠٠١٧	٠,٠٠٠١	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة – مخرجات برمجية E-Views

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قامنا باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٦) نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	١	***٠,٠٠٠٠	***٠,٠٠٠٠

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية ١%، ٥% و١٠% على التوالي.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (٦) تبين أن البواقي تتسم بالسكون.

٤-٥ نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (*Multiple Linear Regression*):

قبل إجراء الانحدار لا بد من إجراء الاختبارات القبلية من أجل الحصول على نتائج حقيقة وليس نتائج مزيفة مثل اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، بحيث إذا كانت البيانات غير موزعة طبيعياً فان نتائج التحليل تكون غير دقيقة ولا يمكن الاعتماد عليها، إضافة إلى اختبار الارتباط الذاتي واختبار تجانس التباين.

- اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار (Jarque-Bera test) لاختبار مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي حيث تتبع البيانات التوزيع الطبيعي عندما تكون القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (٥%) ويوضح الجدول (٧) نتائج الاختبار:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٧) نتيجة اختبار (Jarque-Bera) حول اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي

Variable	Jarque-Bera	Probability	النتيجة
PCI	٢,٣١٣١١٥	٠,٤١٤٥٦٧	طبيعي
GE	٣,٠٤٥٦٧٥	٠,٤١٨١٢٦	طبيعي
GI	٤,٠٠١٢٤٢	٠,٣٣٥٤٤٢	طبيعي

إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج EVIEWS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة لكل المتغيرات المدروسة أكبر من القيمة ٠,٠٥، أي أنه عند مستوى الثقة ٩٥% لا توجد فروق دالة إحصائياً في توزيع قيم كل المتغيرات عن التوزيع الطبيعي، وبالتالي تقبل فرضية العدم والتي تقول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وترفض الفرضية البديلة التي تقول أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

- اختبار الارتباط الذاتي

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول (٨) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت اكبر من ٥% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٨) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:		
٠,٠٥٥٦	Prob. F(٢،٢١)	٣,٣٢٦١٩٨	F-statistic
٠,٠٦٣٨	Prob. Chi-Square(٢)	٦,٢٥٤٨٧٥	Obs*R-squared
		Test Equation:	
		Dependent Variable: RESID	
		Method: Least Squares	
		Date: ٠٣/٢٧/١٨ Time: ٢٠:١٥	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

- اختبار تجانس التباين للأخطاء

تم اســـتخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، حيث يتبين من النتائج في الجـدول رقم (٩) ومن خلال قيمـة المعنويـة والتي كـانـت اكبر من ٥% إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين للأخطاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٩) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
٠,١٥٧٨	Prob. F(٢،٢٣)	٢,٠٠٣٠١٨	F-statistic
٠,١٤٥٤	Prob. Chi-Square(٢)	٣,٨٥٦٨٠٢	Obs*R-squared
٠,٣٢٨٠	Prob. Chi-Square(٢)	٢,٢٢٩٣٢٥	Scaled explained SS
		Test Equation:	
		Dependent Variable: RESID^٢	
		Method: Least Squares	
		Date: ٠٣/٢٧/١٨ Time: ٢٠:١٦	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

- اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

تم حساب معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم (١٠) عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة وبالتالي أصبحت البيانات جاهزة للتحليل.

جدول (١٠) نتائج اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة

GI	GE	
٠.٤٤	١	GE
١		GI

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦-٤ نتائج الانحدار المتعدد

يبين الجدول رقم (١١) نتائج الانحدار للمتغيرات المستقلة (الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، والإنفاق الاستثماري الحكومي) على دخل الفرد في الأردن.

- وجود اثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) الإنفاق الاستثماري الحكومي على دخل الفرد في الأردن، إذ بلغت قيمة الـ β ٠,٢٥٨٥٠٢ وبمعنوية اقل من ٥% وبالتالي فان زياد الإنفاق الاستثماري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة دخل الفرد في الأردن بمقدار (٠,٢٥٨٥٠٢) مع ثبات العوامل الأخرى. وهذا يرجع إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري يعمل على زيادة رأس المال التراكمي في الدولة والذي يعد المحرك الأساس للاستثمار الكلي في الاقتصاد حيث يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمارات وزيادة فرص العمل وزيادة القيمة المضافة في الاقتصاد الحقيقي مما يعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما ينعكس إيجابيا على نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- وجود اثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للإنفاق الاستهلاكي الحكومي على دخل الفرد في الأردن، إذ بلغت قيمة الـ β ١,٠٨٦٨٢٧ وبمعنوية اقل من ٥% وبالتالي فان زياد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة دخل الفرد في الأردن بمقدار (١,٠٨٦٨٢٧) مع ثبات العوامل الأخرى. وهذا يرجع إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي يعمل على زيادة الطلب في الاقتصاد مما يعمل على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زيادة الإنتاج وهذا يعمل على زيادة التشغيل وزيادة الدخل مما ينعكس إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- وتوافقت نتائج الدراسة من حيث نتائج التحليل من خلال الدراسات السابقة مع دراسة Dandan (٢٠١١) ودراسة معوشي (٢٠١٣) ودراسة البطاينة (٢٠١٥).

- ومن خلال قيمة R^2=٠,٩٦ يتبين إن ٠,٩٦ من التغيرات في دخل الفرد في الأردن سببها الإنفاق الاستثماري الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير موجودة بالدالة.
- كما يتبين من خلال قيمة الـ F (٣٥٧,٢٤٤) ومعنويتها (٠,٠٣٦) أن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جدول رقم (١١) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

		Dependent Variable: PCI		
		Method: Least Squares		
		Date: ٠٣/٢٧/١٨ Time: ٢٠:١٤		
		Included observations: ٢٦		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٢٠٩٨	١,٢٩٠٢١٥	١١٥,٠٠٩٤	١٤٨,٣٨٦٩	C
٠,٠٠٠٠	١٤,٨٦٧٣١	٠,٠٧٣١٠٢	١,٠٨٦٨٢٧	GE
٠,٠١٦٣	٢,٥٣٦٤٤٧	٠,١٠١٩١٥	٠,٢٥٨٥٠٢	GI
٣٥٧,٢٤٤١	F-statistic		٠,٩٦٨٨١٣	R-squared
٠,٠٠٠٠٠٠	Prob(F-statistic)		٠,٩٦٦١٠١	Adjusted R-squared

المصدر: من إعداد الباحثة – مخرجات برمجية E-Views.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

٥-١ النتائج

من خلال التحليل القياسي توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود اثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) للإنفاق الحكومي الاستهلاكي على دخل الفرد في الأردن، إذ بلغت قيمة الـ β ١,٠٨ وبمعنوية اقل من ٥% وبالتالي فان زياد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة دخل الفرد في الأردن بمقدار (١,٠٨) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية الأولى H.١ التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤٠,٠٥) للإنفاق الحكومي الاستهلاكي على دخل الفرد في الأردن، وقبول الفرضية الفرعية البديلة بوجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤٠,٠٥) للإنفاق الحكومي الاستهلاكي على دخل الفرد في الأردن.
- وجود اثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤٠و٠٥) للإنفاق الحكومي الاستثماري على دخل الفرد في الأردن، إذ بلغت قيمة الـ β ٠,٢٥ وبمعنوية اقل من ٥% وبالتالي فان زياد الإنفاق الحكومي الاستثماري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة دخل الفرد في الأردن بمقدار (٠,٢٥) مع ثبات العوامل الأخرى وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية الثانية H.٢ التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq$٠,٠٥) للإنفاق الحكومي الاستثماري على دخل الفرد في الأردن، وقبول الفرضية البديلة بوجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq$٠,٠٥) للإنفاق الحكومي الاستثماري على دخل الفرد في الأردن.

- ومن خلال قيمة R^2=٠,٩٦ يتبين إن ٠,٩٦ من التغيرات في دخل الفرد في الأردن سببها الإنفاق الحكومي الاستثماري والإنفاق الحكومي الاستهلاكي في حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير موجودة بالدالة، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية بعدم وجود اثر للإنفاق الحكومي (الاستهلاكي، والاستثماري) على دخل الفرد في الأردن وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر للإنفاق الحكومي (الاستهلاكي، والاستثماري) على دخل الفرد في الأردن.
- كما يتبين من خلال قيمة الـ F (٣.٧٤٤) ومعنويتها (٠,٠٣٦) أن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٥ التوصيات

بالاعتماد على النتائج توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

١- لقد أثبتت نتائج التحليل القياسي أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي له تأثير إيجابي ومعنوي على نصيب دخل الفرد في الأردن وعليه فإن الدراسة توصي أصحاب القرار السياسي إذا ما رغبوا بزيادة دخل الفرد أن يعملوا على زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي.

٢- لقد أثبتت نتائج التحليل القياسي أن الإنفاق الحكومي الاستثماري له تأثير إيجابي ومعنوي على نصيب دخل الفرد في الأردن وعليه فإن الدراسة توصي أصحاب القرار السياسي إذا ما رغبوا بزيادة دخل الفرد أن يعملوا على زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري.

٣- لقد أثبتت نتائج التحليل القياسي أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي ومعنوي على نصيب دخل الفرد في الأردن وعليه فإن الدراسة توصي أصحاب القرار السياسي إذا ما رغبوا بزيادة دخل الفرد أن يعملوا على زيادة الإنفاق الحكومي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

أســـماء، عدة (٢٠١٦)، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصـــادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران٢، الجزائر.

أقاســـم، قادة (٢٠٠٢)، المحاســـبة الوطنية، ترجمة :عبدالمجيد قدي، قادة أقاســـم، الجزائر.

ببلاوي، حازم (١٩٩٨)، دور الدولة في الاقتصاد، مصر: دار الشروق.

بركات، عبدالكريم صادق (١٩٨٩)، الاقتصاد المالي، دمشق: منشورات الدار الجامعية.

البطاينة، روان (٢٠١٥)، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.

بن شنب، محمد أمين.(٢٠٠٦)، ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

البنك المركزي الأردني، نشرات إحصائية سنوية.

جرادات، فريد، (١٩٩٧)، الانفتاح الاقتصـــادي الأردني وأثره على فعالية الســـياســـات المالية والنقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

حامد عبد المجيد دراز (١٩٨٨)، مبادئ المالية العامة، (ط١)، الإسكندرية: منشورات الدار الجامعية.

حردان، طاهر حيدر (١٩٩٧)، مبادئ اقتصـــاد، عمان، الأردن: دار المســـتقبل للنشـــر والتوزيع.

حشـيش، عادل أحمد (٢٠٠٦)، أسـاسـيات المالية العامة مدخل لدراسـة أصـول الفن المالي للاقتصاد العام، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

داغر وعلي، محمود -محمد (٢٠١٠)، الإنفاق على مشـروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، (٥١)، ١١٥، ليبيا.

دائرة الإحصاءات العامة، بيانات الدخل القومي.

دحماني، محمد ادرويوش وناصر، عبدالقادر(٢٠١٢)، مجلة الاقتصـــاد والمانجمنت، منشـورات كلية العلوم الاقتصـادية والتسـيير، (١١)، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رضوان، عبد القادر محمود (١٩٩٠)، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية(المحاسبة الوطنية)، الجزائر.
الزرري وبطارسه (٢٠١٥)، أثر الإنفاق الاستثماري لكل من القطاعين العام والخاص على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية، ١٧.
الزيادات، جمعه (٢٠٠٠)، الإنفاق الحكومي وأثره على الاستثمار الخاص في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
زيني، عبدالحسين (٢٠١١)، الحسابات القومية، عمان، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
سالكي- سعاد وسمية- موري (٢٠١١)، الإنفاق العام إحدى آليات تطوير القطاع الأجنبي بالجزائر، الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"، جامعة جيجل، ص:٧٦٩، الجزائر.
السحيباني، صالح إبراهيم (٢٠٠٧)، سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)، جامعة الملك سعود، الرياض.
سرايا ومحمد السيد، كامل- سمير (١٩٩٨)، المحاسبة في الوحدات الحكومية والمحاسبة القومية-بالتطبيق على قطاع الجمارك، مصر: الدار الجامعية.
سلاطني، هاجر (٢٠١٤)، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة: الجزائر -الامارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراه، جامعة عباس-سطيف، الجزائر.
سلام، إيهاب (٢٠٠٢)، القرارات الاقتصادية بين الفرد والمجتمع، (ط١)، مصر.
السلمان والبكر (٢٠١٦)، دراسة وصفية حول الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية.
صخري، عمر (٢٠٠٥)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، (ط٥)، ص(١-٥)، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طاقة والغزاوي (٢٠٠٧)، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر، عمان.
الطبولى، ابو القاسم عمر (١٩٨٠)، أساسيات الاقتصاد، (ط٣)، طرابلس، لبنان: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان.
عايب، وليد عبد الحميد (٢٠١٠)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية.
عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٥)، اقتصاديات المالية العامة، كلية العلوم، جامعة الزقازيق، مصر.
عبدالله، بلة محمود محمد .(٢٠١٥)، أثر السياسة المالية على الإنفاق الاستثماري في السودان خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٣م، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان.
العبدلي، عايد (٢٠٠٥)، تقدير أثر الصادرات علة النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر.
عثمان، سعيد (٢٠٠٣)، مقدمة في الاقتصاد العام، مدخل تحليلي معاصر، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
العلي، عادل (٢٠٠٩)، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، (ط١)، عمان، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.
العمر، حسين (٢٠٠٢)، مبادئ المالية العامة، (ط١)، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
الغالبي، كريم سالم (٢٠١١)، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة (١٩٧٥-٢٠١٠) تحليل قياسي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، بغداد، ص٣٦-٣٧.
فوزي، عبد المنعم (١٩٩٢)، المالية العامة والسياسة المالية، عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية .
قاقيش، عوني فريد موسى (٢٠٠٥)، أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على مؤشرات الاقتصاد الكلي قبل وبعد برامج التصحيح الاقتصادي(١٩٧٩-٢٠٠١)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
القريشي، مدحت (٢٠٠٨)، تطور الفكر الاقتصادي، (ط١)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكرخي، مجيد (١٩٩٩)، الموازنة العامة للدولة، مجلد ٨٢٧، بغداد.
لندن رويترز (٢٠١٣)، درا سة الإنفاق الذكي على البنية التحتية ضروري للنمو، جريدة اليوم السابع، مصر.
مكيد ومعوشي، علي – عماد (٢٠١٣)، دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة المدية، الجزائر.
المهايني، محمد خالد (٢٠١٣)، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، التل، سوريا.
ناشد، سوزي عدلي (٢٠٠٩)، أساسيات المالية العامة، بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
النجار، عبد الهادي (١٩٨٢)، اقتصاديات النشاط الحكومي، الكويت: ذات السلاسل.
هلال والجنابي، جنان سليم - نبيل مهدي (٢٠١٠)، طروحات نظرية؛ لدور التوقعات في تحليل منحنى Philips، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٢(٢)، الكويت، ٩٩.
هوشيار، معروف (٢٠٠٥)، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Al-Gifari, Hasnul (٢٠١٥). The Effects Of Government Expenditure On Economic Growth: the case of Malaysia, INCEIR ,Global University of Islamic Finance.

Al-Shahrani, Saad & AlSadiq Ali D. (٢٠١٤). Economic Growth and Government Spending in Saudi Arabia : An Empirical Investigation, International Monetary Fund.

Al-shatti, Ali Suleiman (٢٠١٤). The impact of Public Expenditure on Economic Growth in Jordan. International Journal of Economic and Finance, ٦(١٠).

Ando, A. and Modigliani, F. (١٩٦٥). The Life Cycle Hypothesis of Saving, The American Economics Association .

Begg, David (١٩٩٩). Macroeconomic, Paris ٢ edition, France.

Brid, R.M. (١٩٧١). Wagner law of expending state public financial, vol ٢٦/No١, U.S.A .p.١-٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Charles (١٩٩٢). SeePlosser, The Search for Growth ,p.٧٢.

Dandan, Mwafaq M. (٢٠١١). Government Expenditure And Economic Growth In Jordan. International Conference on Economic And Finance Research, ٤.

Andolfatto, David (٢٠٠٥). Macroeconomic Theory and Policy, Siamon Fraser University.

Dornbusch, R., Fischer, S. and Startz, R. .(٢٠١١). Macroeconomics, (١١th ed.), New York: Avenue of the Americas.

Dornbusch, R. and Fries, Stanly (١٩٩٧). Restructuring Infrastructure in Transition Economies. EBRD Working Paper No.٢٤, p,٩.

Duesenberry (١٩٤٩). Income, Saving and Theory of Consumer Behavior, Harward University Press.

Friedman, M. (١٩٥٧). A Theory of the Consumption Function, Princeton University Press.

Akrani, Gaurav (٢٠١١). The Peacock-Wiseman Hypothesis, Wagner law of increasing state activity –public expenditure.

Gordon, Robert J. (٢٠٠٦). Macroeconomics, (١٠th ed).

Gujarati, D. and Porter, D. (٢٠٠٩). Basic Econimetrics, (٥th ed.). International Edition, McGraw Hill.

Ismail and Abu Baker (٢٠١٢). The Relationship Between Income , Expenditure and household Saving In Peninsula Malaysia. Malaysian Journal of Consumption of Consumer and Family economics.

Keynes, John M. (١٩٣٦). The General Theory of Employment, Interest and Money, London: Macmillan.

Kresl, Peter and Letri, Daniele (٢٠١٣). Urban Competitiveness, Routledge.

Mannheim (٢٠٠٧). Household Consumption, Household Investment and living Standards, Heive –Herbert Noll.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Modigliani .F and Brumbery. R (١٩٥٤). Utility Analysis and the Consumption Function, Post Keynesian Economics , Rutgers University Press.

Musgrave, Richard A. (١٩٥٦). The Theory of Public Finance: A Study in Public Economy.

Nelson and Plosser(١٩٨٢). Trend and random walks in macroeconomic time series. Journal of Monetary Economics, ١٠, ١٣٩-١٦٢.

Nkiru & Daniel (٢٠١٣). Impact Of Government Expediture On Economic Growth In Nigeria. European Center of Research Training and Development UK, ١(٤), ٦٤-٧١.

Phillips and Peron (١٩٨٨). Testing for unit root in time series regression. Biometeriku, ٧٥, ٣٣٥-٣٤٦.

Podder, A. Hunking (١٩٧١). The Relative Importance of Monetary and Fiscal Policy: an Econometric Study OF Canada. Indian Economic Journal, xvii(٤).

Reports, Dimitris & Richter, Christian (٢٠١٢). The validity of Wagner's Law in Greece during the last ٢ centuries.

Samuelsun, Poul A. (١٩٩٨). Economics, (١٦th ed.), China: McGraw – Hill Companies Inc.

Seddighi and Lawler (٢٠٠٠). Econometrics: practical pproach, London; Routledge.

Solow, R.M. (١٩٥٦). A contribution to the theory of Economic Growth. Quarterly Journal of Economics, LXX.

Stock and Watson (١٩٨٩) New indexes of coincident and leading economic indicators, pp.٣٥١-٤٠٩, mit press national Bureau of economic research .

Verbeck, W. S. (٢٠٠٠). The Nature of Government Expenditure and Its Impact on Sustainable Economic Growth. Middle Eastern Finance and Economics Journal, ٤(٣), ٢٥-٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Volkov, Alexander (١٩٩٥). Long Run and Short Run Effects of Government expenditure on Economic Growth : Are there lessons for Ukraine? International Journal Of Economic and Finance.

Waud, Roger N. (١٩٨٩). Macroeconomics, (٤th ed), University of North Carolina.

ثالثاً- المواقع الإلكترونية

١- بيانات البنك الدولي من خلال الرابط: (تاريخ الاطلاع ١٤-٣-٢٠١٨)
http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS/countries?display=default

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com